سباق التسلح واثره على دول العالم الثالث

للدكتور محمد نصر مهنـــا

مدرس العلوم السياسية ــ كلية التجارة ــ جامعة اسيوط

مقـــــدمة :

ينفق العالم كل عام مبلغـــا هائلا حقا من النقود على التسليح . ويتضح حجم هذا الانفاق ممثلا بحقيقة أن اجمالى الصرف العسكرى والعالمى السنوى يساوى تقريبا الدخل القومى برمته النصف الأفقر من الجنس البشرى . ولعل أكثر الاحصائيات اعتدالا فى نتائجها طويلة المدى هو الاحصاء القائل بأن مقدار المعونة المعطى للدول النامية هو مجرد ٥٪ من النقود المنصرفة على الأغراض العسكرية . غير أن الدول النامية ليست وحدها التى تستطيع أن تستفيد بشكل بالغ من انخفاض جوهرى فى ربوع العالم على البحث الطبى تقل عن ربع النقود المخصصة للبحث والتطور العسكرى . بل قد يكون هناك صلة مباشرة بين الانفاق العسكرى والتضخم الذى هو آفة لدول كثيرة فى الوقت الحاضر .

كيف ازدادت النفقات العسكرية الى مستوياتها العالية الحالية ؟ على ماذا ينفق هذا المبلغ الضخم من النقود ؟ أى البلاد هى أكبر انفاقا من الناحية العسكرية ؟ ما هى نتائج الانفاق العسكرى لدول العالم الثالث ؟ هذه بعض المسائل التى ستناقش فى هذه الدراسة لكن يمكن من المجدى أن نشرح أولا لماذا يستخدم الانفاق العسكرى كمعيار لمستويات التسليح .

كيف يقاس التسليح ؟

يمكن عموما قياس مستويات التسليح بطرق متنوعة . واحـدى هذه الطرق هى استقراء القيمة الكلية لمخزون الأسلحة(١) . ولـــكن ، لعدد من الأسباب ــ أهمها نقص المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها بخصوص المخزون الفعلى وصعوبة تبرير التغييرات النوعية فى الأسلحة ــ فان هذا الاحتمال نظرى الى حد كبير .

---

1 — Barnaby, Frank & Huisken, Ronald — Arms Uncontrolled — SIPRI — Stockholm International Peace Research Institute Harvard University Press 1975, pp. 4 - 7.

معيار آخر ، وربما من النظرة الأولى فهو معيار اساسى أكثر ، انه القدرة التدميرية أو القوة الفتاكة للمخزون العالمى للأسلحة .

غير أن هذا غير عملى ايضا وقد يكون ، فى اية حالة ، ذو استخدام محدود . القوة التفجيرية لمخزون الأسلحة النووية وحده فى العالم يساوى ١٥ طن من ثانى نترين النولوين لكل راس من سكان العالم .

معيار ثالث ــ وهو الأكثر استعمالا ــ هــو كمية الموارد الموقوفــة عن الاستخدام العسكرى أو بمعنى آخر ، النفقات العسكرية ، ان تقدير الانفاق العسكرى العالمى واجب صعب والنتائج غير مضبوطة حتما . ونبدأ فنقول بأنه ليس هناك عموما تعريف مقبول « للانفاق العسكرى » . يستبعد عدد من الدول من ميزانياتها العسكرية الرسمية فئات هامة من الانفاق العسكرى . وعادة ما تقلل ارقام الانفاق العسكرى من القيمة الحقيقية للموارد المستخدمة . ومن الأسباب الرئيسية لذلك ، التقييم المنخفض للقوة البشرية العسكرية المجــــندة .

مستوى واتجاه الانفاق العسكرى العالمى :

يمكن القول بأن أحداث هذا القرن قد دلل من حين لآخر أن المحافظة على القوة العسكرية ليست وسيلة فعالة للحفاظ على السلام والأمن ومع ذلك ففى خلال هذه الفترة ازدادت كمية الموارد التى يخصصها العالم سنويا للتسليح بمقدار ٢٥ ضعف . فلعدة سنوات الآن قد زاد الانفاق العسكرى العالمى على ٢٠٠ مليون دولار سنويا مقابل ٦٥ بليون دولار فى عام ١٩٤٨ وأقل من ١٠ بليون دولار عام ١٩٠٠ .

ويتضح الانفاق العسكرى العالمى للفترة من ١٩٠٨ الى ١٩٧٣ بأســعار ١٩٧٠ الثابتة ، فى الجدول (١) . أما سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية فقد اغفلت لأن الانفاق العسكرى فى ظروف الحرب الشاملة من المتعذر تأكيدها . على أية حال لن يكون لتلك السنوات أى علاقة هنا . ويبين احصاء تقريبى انه خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٣ ، ولكن باستبعاد ســنوات الحــرب العالمية ، ان العالم قد خصــص للاستخدامات العسكرية موارد توازى فى قيمتها حوالى ٤٥٠٠ بليون دولار . ويساوى هذا المبلغ حوالى ١٥٠٠ دولار للفرد من سكان العالم حاليا ، أو حوالى دخل خمسة عشر عاما للهندى المتوســط(٢) .

ورغم أن هذا يصعب تصديقه فان هذا كان معدل الانفــاق العسكرى

---

2 — Ibid, pp. 8 - 10.
U.S Arms Control & Disarmament Agency, 1977 edition of Arms Control and Disarmament Agreements.

سنوات مختارة للاتفاق العسكرى العالمى

سنوات مختارة للاتفاق العسكرى العالمى

المعدل — التبادل — الأسعار (بالمليون دولار الأمريكى)

الإقليم (البلـــد)	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٧٣
الولايات المتحـــدة الأمريكية	٧٠,١٠٠	٦٠,٨٢٥	٦٧,٢٤١	٨٧,٧٣٠	٦٨,٥٨٦
دول حلف شمال الأطلسى الأخرى	٢٠,٩٧٦	٢١,٠٧١	٢٤,٥٧٦	٢٧,١٣٢	٢٩,٨٠٥
المجموع الكلى لحلف شمال الأطلسى	٩١,٠٧٦	٨١,٨٩٦	٩١,٨١٧	١١٤,٨٦٢	٩٨,٣٩١
الاتحـــاد السوفيتى	٣٣,٨٠٠	٣١,٣٠٠	٤٤,٦٠٠	٥٠,٨٠٠	٦٣,٠٠٠
دول حلف وارسو الأخرى	٢,٠٥٠	٢,٧٠٠	٤,١٧٧	٥,٢٦٦	٨,٧٦٤
المجمـــوع الكلى	٣٥,٨٥٠	٣٤,٠٠٠	٤٨,٧٧٧	٥٦,٠٦٦	٧١,٧٦٤
دول أوروبية أخرى	٢,١٠٠	٢,١٩٠	٢,٦٧٩	٣,٠٣٢	٣,٥٠٠
الشرق الأوسط	٣٧٥	٧٨٠	١,١٨٤	٢,٨٠٤	٨,٣٧٠
جنوب آسيا	٩٤٠	١,٠١٠	١,٣٤٠	١,٩٤١	٢,٦٨٠
الشرق الأقصى باستثناء الصين	١,٥٥٠	٢,٢٧٥	٣,٠٣٩	٤,٤٦١	٦,٤٠٠
الصين	(٣,٠٠٠) (أ)	(٢,٧٥٠)	(٣,٨٠٠)	(٦,٥٠٠)	(١٠,٠٠٠)
ما وراء البحـــار (ب)	٧٥٣	٦٢٠	٦٤٦	١,٢٨٣	١,٢٦١
أفريقيـــا	١٤٥	٢٥٠	٦٤٠	١,٢٨٩	٢,٢٥٠
أفريقيا الوسطى	٢٤٥	٣٣٠	٤١٧	٥٣٨	٦٦٠
أمريكا الجنـــوبية	١,٠٦٠	١,٥٣٠	٢,٠٤٣	٠,٠٤٣	٢,١٣٠
المجمـــوع العـــالمى	١٣٧,٠٩٤	١٢٧,٦٣١	١٥٥,٦٧٧	١٩٤,٨١٩	٢٠٧,٤٠٦

(أ) الأرقام بين الأقواس هى تقديرات تقريبية — لم تصدر الصين أرقاماً بالميزانية منذ سنة ١٩٦٠

(ب) استراليـــا ونيوزيلندا .

بواسطة انسان القرن العشرين فى « وقت السلم » . ولم يكن الازدياد فى مستوى الانفاق العسكرى مضطردا . فمنذ الحرب العالمية الثانية تتزايد الانفاق عموما بسرعة اثناء حرب أو أزمة رئيسية . وفى كل مرة كان تعقب ذلك فترة من الاستقرار النسبى لكن بمستوى أعلى كثيرا من الانفـــاق . فمثلا كان هناك ارتفاع كبير بعد عام ١٩٤٨ بسبب برنامج اعادة التسليح الذى تبع انشاء الفاتو (حلف شمال الاطلنطى) وتكاليف الحرب الكورية . وبعد هذه الحرب هبط الانفاق نوعا ما ثم استمرت فى الارتفاع حتى عام ١٩١٠ . ثم حدث تزايد شديد آخر عندما أدى ما أطلق عليه « فجوة القذائف » الى الانتشار الواســـع النطاق للقذائف على الأرض وفى البحر بواســـطة الولايات المتحدة ثم مرت سنتان من الاستقرار فى عام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ثم عاد المعدل فارتفع بنسبة ٣٠ فى المائة بســـبب تدخل الولايات المتحـــدة فى فيتنام . وفى عام ١٩٧٠ تجمد مستوى الانفاق العسكرى وظل ثابتا تقريبا .

ان « الأثر الضابط » فى الانفاق العسكرى ليس مفاجئا فان حربا أو تهديدا مباشرا لأمن شعب ينتج عنه عادة زيادة فى الانفاق العسكرى لهذا الشعب . وان اقامة المستوى العالمى الجديد يبين أن الدولة يمكنها أن تقدم الموارد ويأتى الى الوجود انشاء موسع عسكرى ــ صناعى . وبالطبع يحدث نفس الشىء فى دولة الخصم فقط عندئذ يحدث رد فعل شعبى قوى ضد الانفاق العسكرى العالى أو اتفاقية نزع سلاح دولية فعالة عكس الحركة لأعلى . لكن مثل هذا العكس هو ظاهر ونادر حقا . باســـتثناء ما بعد النزاعات الرئيسية فان الانفاق العسكرى قد هبط مرة واحدة فى العصور الحديثة . حدث هذا فى الفترة من ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣ وسنوات مؤتمر نزع السلاح لعصبة الأمم . ووجد اثر ضابط مماثل نوعا ما للحربين العالميتين . فكلتا الحربين سبقتا بسباقات تسلح شديدة وبتزايد سريع فى الانفاق العسكرى العالمى ولكن فى كل حالة أصبح أقصى مستوى للانفاق قبل الحرب أدنى مستوى بعد الحرب. ثم هبط الانفاق العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية تحت المستوى الذى وصل اليه عام ١٩٣٨ ففى هذا العام تضاعف سباق التسليح الشديد الى ثلاثة أضعاف مستوى الانفاق فى عم ١٩٣٣ بمعنى آخر فقد أصبح مستوى أعلى بشكل ظاهر الانفاق العسكرى حيث الاعداد للحرب كان هو المعيار فى فترة ما بعد الحرب(٣) .

توزيع وتكوين الانفاق العسكرى العالمى :

مثل سائر الحشود فالانفاق العسكرى العالمى الكلى ، رغم انه معيار نافع ، فهو يخفى تباينات هامة بين الدول منفردة وحتى بين التكتلات الدولية الكبرى . وفضلا عن ذلك وهو يربط بين النفقات على الأنماط المتعددة للموارد وبين النفقات على الوظائف العسكرية المختلفة . ويمكن التوصل الى نظرة

3 — Noel-Baker, Philip. The Arms Race : A Programme for world Disarmament, London : John Calder, 1958 pp. 12 - 18.

اعمق فى طبيعة التسلح العالمى بفحص تلك التقسيمات المتعددة ، بالحد الذى تسمح به البيانات .

التوزيع :

يوزع الانفاق العسكرى العالمى بلا مساواه (جدول رقم ١) بالحليفان الرئيسيان ــ الفاتو وحلف وارسو ــ وصلا بثبات الى اكثر من اربعة أخماس الاجمالى (جدول رقم ٢) والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معا قد توصلا الى الثلثين أو اكثر من الاجمالى . الا انه عبر الخمسة عشرون عاما الماضية وما يقارب ذلك كان هناك تدهور ملحوظ فى تركيز القوة العسكرية . ومع أن المناطق الرئيسية ، أو حتى بلاد بمفردها تنفق اليوم أقل مما كانت تنفق فى اوائل الخمسينات ، فان معدل نسبة الزيادة فى الانفاق قد اختلفت بشكل ملحوظ وعلى وجه الخصوص فان هذه النسبة فى الدول التى فى طور النمو ، مأخوذة ككل ــ كانت اسرع بشكل ملحوظ عنها فى الدول التى نمت فعلا . وهذا يصدق خاصة بالنسبة للشرق الاوسط . ففى المعدل قد ازداد الانفاق العسكرى فى هذه المنطقة بنسبة مئوية بلغت ٦ر٨٦٪ فى العام فى العقد من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢ لقد كانت نسبة زيادة الانفاق العسكرى فى الدول الأربعة الكبرى فى فترة مابعد الحرب ــ الولايات المتحدة الامريكية ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المملكة المتحدة ، وفرنسا ــ فى بحر الثمانية عشر عاما الماضية ابطأ مما كانت عليه فى البلاد النامية الاخرى . وتتوضح تلك النسب التفاضلية للنمو فى الجدول رقم (٣) . كما يبين وقعها على توزيع الانفاق العسكرى العالمى فى الجدول رقم (٤) . وهبطت النفقات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفرنسا والمملكة المتحدة من ٣ر٨٢٪ من الاجمالى العالمى فى عام ١٩٥٥ الى ٤ر٦٩٪ فى عام ١٩٧٣ ، ولا يعنى هذا التغيير أنه قد كان هناك تدهور فى المقدرة العسكرية لتلك البلاد ، بل قد كان نتيجة للتوسع السريع فى مستوى التسليح فى أماكن اخرى .

التكوين :

هناك مظهران من مظاهر تكوين الانفاق العسكرى العالمى لهما فائدة خاصة : اولا ، التقسيم بين تكاليف الاسلحة التقليدية والنووية ، وثانيا : تخصيص انفاق للافراد ، ولحيازة الاسلحة ، وللعمليات ، وللبحث والتطوير .

لقد سادت الأسلحة النووية كلية المسرح العسكرى فيما بعد الحرب(٤)، فلقد شغلت مشكلة كيفية استغلال حيازة تلك الاسلحة ذات التدمير الشامل كثيرا من وقت محللين كثيرين . لكن لم يتم التوصل الى حل منطقى لتلك المشكلة ولا يحتمل الوصول الى ذلك سريعا . وفضلا عن ذلك فقد احتكرت الجهود

4 — H. Bull, The Control of the Arms Race (New York), 1961, pp. 11 - 14.

5 — Barnaby, Frank & Huiskenm Ronald. Arms Uncontrolled, op. cit., pp. 20 - 26.

Beaton, Leonard, Must the Bomb Spread ? Harmondsworth, Penguin, 1966.

جـــدول رقم (٢)
الانفاق العسكرى فى منظمة حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو
سنوات مختارة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٣ (بالمليون دولار) أسعار ثابتة لعام ١٩٧٠

حلف شمال الأطلنطى	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٧٣
أمريكا الشماليـــة : ــ					
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٠,١٦٠	٦٠,٨٢٥	٦٧,٢٤١	٨٧,٧٣٠	٦٨,٥٨٦
كنـــدا	٢,٦٥٩	٢,٤٧٧	٢,٢٩١	٢,١٥٨	٢,٠٤١
أوروبا : ــ					
بلجيـــكا	٥٩٤	٥١١	٥٥٨	٦٧٨	٨٤٠
الدانمرك	١٩٢	٢٤٨	٣٢٨	٣٥٨	(٤٠٢)(١)
فرنســا	٤,٤٦٩	٥,٣١٢	٥,٥١٣	٦,١٣٣	٦,٢٦٤
المـانيا الاتحـادية	٣,٢٠٧	٣,٤٠٧	٥,٨٥٤	٦,٣٥١	٧,٢٩٠
اليـــونان	١٦٢	١٩٤	٢٠٦	٣٣٢	٥٢٣
إيطاليـــا	١,٤٥٩	١,٥١٥	١,٩٠٣	٢,٣٨١	٣,١١٦
لوكسمبرج	١٢	١٢	٨	٩	١٠
الأراضى المنخفضة	٦٥٤	٨٣٤	٨٩٢	١,٠٣٤	١,٢٥٥
النرويـــج	٢٢٢	٢٤٥	٢٧٦	٣٤٧	(٤١٥)
البرتغـــال	١٠١	١٣٩	٢٩٦	٤٠٩	٣٨٩
تركيـــا	٢٨٧	٣٢١	٤٥٠	٥٢١	٧٥٤
بريطانيـــا	٦,٩٥٨	٥,٨٥٩	٥,٩٩٧	٦,٣٩٤	٦,٥٠٩
مجموع حلف شمال الأطلنطى	٩١,٠٧٦	٨١,٨٩٦	٩١,٨١٧	١١٤,٨٦٢	٩٨,٣٩١

تابع جدول رقم (٢)

مجموع إنفاقات الحلف باستثناء الولايات المتحدة	٢٠,٩٧٦	٢١,٠٧١	٢٤,٥٧٦	٢٧,١٣٢	٢٩,٨٠٥
مجموع إنفاقات الدول الأوروبية فى الحلف	١٨,٣١٧	١٨,٥٩٤	٢٢,٢٨٢	٢٤,٩٤٧	٢٧,٧٦٤
بلغاريا	١٣٩	١٣٣	٢٢٢	٢٢٨	٣٦٤
تشيكسلوفكيا	–	١,٠٩٤	١,٢٨٢	١,٤٥٩	١,٩٦٥
المانيا الديمقراطية	–	–	٨١٥	١,٠٦٢	٢,٤٤٨
المجر	–	١١٠	٢٨٨	٣١٣	٥٦٧
بولندا	٤١٥	٦٣٤	١,١٥٦	١,١٥٨	٢,٥٨٠
رومانيا	–	٤٠٥	٤١٤	٥٤٦	٨٤٠
الاتحاد السوفيتى	٣٣,٨٠٠	٣١,٣٠٠	٤٤,٦٠٠	٥٠,٨٠٠	٦٣,٠٠٠
مجموع حلف وارسو	(٣٥,٨٥٠)	(٣٤,٠٠٠)	٤٨,٧٧٧	٥٦,٠٦٦	٧١,٧٦٤

(أ) الأقواس توضح المصروفات من الميزانية وأكثر منها مصروفات فعليه وفى تقدير لمعدل التغير فى مستوى الأسعار .

للتحكم فى تلك الأسلحة مفاوضات السيطرة على نزع السلاح والأسلحة . هذا مناسب كلية. لقد عاش العالم بعد الحربين العالميتين كان القتال فيهما باسلحة تقليدية . لكنه لن يستطيع أن يحيا بعد حرب يكون القتال فيها بالاسلحة النووية.

عندئذ ربما يكون مدهشا أن نجد أن الاسلحة النووية تصل الى نسبة صغيرة نسبيا من اجمالى الموارد المخصصة للاستخدامات العسكرية . وهذا لان هناك خمس دول كبرى فقط لديها اســلحة نووية عمليــة « تعبوية » (الولايات المتحدة الامريكية ، اتحاد الجمهوريات الســوفيتية الاشــتراكية ، والصين ، المملكة المتحدة ، وفرنسا) فلقد رأينا من قبل أنه ، حتى باستبعاد الصين ، تصل تلك الدول الى نصيب الاسد فى الانفاق العسكرى العالمى . فى الميزانيات العسكرية للدول التى لديها اسلحة نووية فان الاسلحة التقليدية وليست الاسلحة النووية التى تختص الحجم الاكبر من الموارد والاحصاءات الدقيقة للانفاق على الاســلحة النووية ليست متوفرة . فبالنســبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والصين ليست هناك اية بيانات من اى نوع ، ومع ذلك ، فمن المعقول افتراض أن تلك الدول تخصص نسبة مماثلة من مصاريفها العسكرية الكلية للاسلحة النووية ، كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية وفرنســا ، فالاولى موازية تماما لاتحاد الجمهوريات الســوفيتية الاشتراكية والثانية للصين .

الجدول رقم (٥) الذى يبين الانفاق على الاسلحة النووية عام ١٩٧٠ صمم على هذا الأساس(٦) . فالاجمالى ، وهو حوالى ٢٢ بليون دولار ، مثل ١٣ ٪ من الانفاق العسكرى العالمى فى عام ١٩٧٠ — والتى لم تكن على الاطلاق سنة هادئة فى مجال الاسلحة النووية — بعد ضبط تكاليف الولايات المتحدة فى فيتنام — وبالسماح لهامش له دلالته للخطأ ، يمكن استنتاج أن تطور وانتاج وتشغيل الاسلحة النووية وانظمة تسليمها تختص فقط من ١٠ الى ١٥ ٪ من الانفاق العسكرى السنوى العالمى . فالقدرة على تحطيم الحضارة الانسانية تكلف ما يقل عن ١ ٪ من الايراد السنوى العالمى .

وأيضا يعوق احصاء نسبة النفقات العسكرية المخصصــة للأفراد وحيازة الأسلحة والعمليات والبحث والتطوير نقص البيانات لمعظم البلاد ، ومع ذلك فان تخمينا تقريبيا يكون ممكنا . فالاحصاءات عن تكوين الانفاق العسكرى متوفرة لكثير من الدول الرئيسية المنفقة . بما فيهــا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الفيدرالية ومن الممكن ، على أساس بعض المعلومات المتوفرة وبالمناظرة بالولايات المتحدة ، عمل تخمين عن طريق المعلومات عن توزيع الانفاق العسكرى السوفيتى .

من عينة من ١٢ دولة وجد أن ٧٥٪ من الانفاق العسكرى العالمى اى التكوين التقريبى للاجمالى العالمى فى السنوات الاخيرة — هو ما يلى :

---

6 — Lapp, Ralph Eugene. Kill and Overkill : The Strategy of Annihilation London : Weidenfeld. 1963, pp. 21 - 29.

جـــدول رقم (٣)
زيادات اقليمية فى الانفاق العسكرى
١٩٥٠ — ١٩٧٣

الإقلـــيم	نسبة الزيادة
العـــالم	٢,٨
حلف شمال الأطلنطى	٢,٨
حلف وارسو	٢,٦
دول أوروبا الأخرى	٢,٩
الشرق الأوسط	٢١,٦
جنـــوب آسيا	٣,٠
الشرق الأقصى	٤,١
ماوراء البحـــار (أ)	٢,٨
أفريقـــيا	٢٨,١
أمريكا الوسطى	٢,٨
أمريكا الجنـــوبية	٢,٢

(أ) استراليـــا ونيوزيلندا

جدول رقم (٤) توزيع الانفاق العسكرى العالمى
سنوات مختارة ١٩٥٥ — ١٩٧٣

الإقليم	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣
	بالمليون دولار أمريكى وبأسعار عام ١٩٧٠ فى قيمة السعر أو التحويلات				
الإنفاق العسكرى العـــالمى	١٢٦,٣	١٢٩,٨	١٥٩,٤	٢٠٥,٩	٢٠٧,٤
	التـــوزيـــع بالنسبة المئـــوية				
الولايات المتحدة	٤٦,٥	٤٥,٨	٤٠,٥	٣٧,٨	٣٣,٠
الاتحاد السوفيتى	٢٧,٦	٢٥,٢	٢٨,٢	٣٠,٦	٣٠,٣
فرنسا	٣,١	٤,٠	٣,٥	٢,٩	٣,٠
إنجلـــترا	٥,١	٤,٥	٣,٩	٢,٨	٣,١
دول أخـــرى :					
النـــامية	١٢,٠	١٤,٠	١٤,٦	١٣,٩	١٥,٨
العالم الثالث	٥,٢	٦,٧	٩,٧	١١,٩	١٤,٧

الافراد العسكريون اللذين فى الخدمة الفعلية	٣٠٪
حيازة الاسلحة والمعدات	٣٠٪
العمليات ، والصيانة ، التركيب	٣٠٪
البحث والتطـــوير	١٠٪

تكاليف الأفراد العسكريين :

لقد كان الاتجاه فى الانفاق على الافراد العسكريين ، خاصة عبر العشر سنوات أو ما يناهزها واحدا من العوامل الرئيسية المحافظة على مستوى الانفاق العسكرى العالمى والدافعة على ارتفاعه وفى عام ١٩٧١ قدر ان عدد الافراد العسكريين أكثر من ٢٤ مليون فى العالم كله وهى زيادة ٢٠٪ تقريبا على ما كان عليه هذا العدد فى عام ١٩٥٥ (انظر الجدول رقم ٦) ومع ذلك، فقد حدثت كل هذه الزيادة افتراضا فى البلاد التى فى طور النمو . لان تلك البلاد بلغت أقل من١٥٪ من اجمالى الانفاق العسكرى عام ١٩٧١ ، لكن تقريبا النصف واحد من الافراد العسكريين فى العالم ، فان الزيادة فى حجم الجيوش القائمة فى العالم ليست فى حد ذاتها عاملا مهما فى تفسير الاتجاه فى الانفاق العسكرى العالمى ، المهم فى تفسير هذا الاتجاه هو الزيادة فى نفقات الافراد لكل فرد فى البلاد النامية . عموما ، والتكلفة للفرد ظلت فى ارتفاع أسرع فى معظم البلاد النامية عن ارتفاع اجمالى الانفاق العسكرى بحيث أن نصيب تكاليف الافراد فى الاجمالى كانت تتزايد .

وربما كان السبب الرئيسى للتكاليف المرتفعة للافراد هو الموقف المتغير تجاه التجنيد ويمكن أن يتخذ هذا واحدا من شكلين . فقد تلقى الدولة العبء كلية فى تكوين جيشها على قوات كلها من المتطوعين ويتطلب اجراء مثل هذا التحول زيادات كبيرة فى الدفع والرواتب العسكرية . وفضلاعن ذلك فان هناك ضغوطا قوية على نفقات البلاد وبالتالى على النفقات الاجمالية بحيث ترتفع بسرعة اكثر فى ظل نظام يقوم على التطوع للخدمة العسكرية عنه فى كل نظام يقوم على التجنيد . ومع ذلك ، فلتفســير الارتفاع الكبير والطويل المدى فى الانفاق العسكرى العالمى ، فان التحول من قوات مجندة الى قوات متطوعة ليس مهما على وجه الخصوص ومنذ عام ١٩٦٠ ، أجرت دولتان فقط من ذوى النفقات العسكرية الكبيرة ــ هى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ــ اجرتا هذا التحول ، واوقفت الولايات المتحدة الامريكية التجنيد فقط فى اول يناير ١٩٧٣ ، ومع ذلك فقد كان برنامج القوة التطوعية فى الولايات المتحدة الأمريكية هو العامل الوحيــد الأكثر أهمية فى المحافظة على المكلف للانفاق العسكرى رغم الانسحاب الكلى للقوات الامريكية من فيتنام .

ومعظم الدول فى أوروبا الغربية ، رغم انها لم تجرى التحول الكامل الى قوة تطوعية ، تحركت فى هذا الاتجاه . أما فكرة التجنيد ــ حيث تكلفة المجند اكثر قليلا من احتياجات قوام معيشته ومدة خدمته طويلة نسبيا ــ فقد الغبت تدريجيا لصالح مستويات أفضل وفترات أقصر للخدمة . ولان هذا الطراز اكثر انتشارا ، فانه اكثر أهمية عن التحول الى قوات كاملة من المتطوعين ، فى

جدول رقم (٥) الانفاق التقديرى على الأسلحة النووية الاستراتيجية فى عـــام ١٩٧٠

الإقليم	(بالبليون دولار أمريكى)
الولايات المتحـــدة	١٠,٨
الاتحـــاد السوفيتى	(١٠,٨)
الصـــين	(١,٧)
فرنســـا	٠,٩
إنجلـــترا	٠,٢
المجمـــوع	٢٤,٤

تم تجميعه من المصادر الرسمية فى حالة أمريكا — فرنسا — وبريطانيا — أرقام تقديرية فى الاتحاد السوفيتى والصين (راجع النص)

جدول رقم (٦) أحجام القوات المسلحة اقليميا سنوات مختارة ١٩٥٥ — ١٩٧١

(بآلاف الأفراد)

المنطقة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧١
حلف شمال الأطلنطى	٥,٤٦٠	٥,٨٨٤	٥,٦٩٦	٥,٧٣٣
حلف وارسو	٦,٩٠٣	٤,٤٣٤	٤,٢٧١	٤,٣٦٢
دول أوروبية أخرى	(٧٠٠)(أ)	(١,١٠٠)	٧٩٥	٧٨٠
الشرق الأوسط	(٣١٨)	٦٠٠	٦٩٥	٩٧٥
جنوب آسيا	(٥٠٠)	٨٤٤	١,١٩٦	١,٤٧٧
الشرق الأقصى (باستثناء الصين)	(١,٣١٧)	٢,٩٣٧	٣,٣٨٢	٣,٧٦١
الصـــين	٢,٣٠٠	٢,٠٠٠	٢,٤٨٦	٢,٨٨٠
ماوراء البحار (ب)	٥٩	٦٠	٧٣	١٠١
أفريقيا	(٦٨)	١٣٣	٣١٥	٧٠٢
أفريقيا الوسطى	١٥٨	١٤٨	٢٤٠	٢٣٥
أمريكا الجنوبية	٣٨٢	٥٤٣	٦٠٨	٦٠٣
المجمـــوع	(٢٠,٤٦٥)	٢٠,٦٨٣	٢٢,٢٤٣	٢٤,٣٩٩

(أ) الأرقام تقديرية والبيانات غير كاملة . (ب) استراليا ونيوزيلندا .

تفسير الارتفاع طويل الأمد فى الانفاق العسكرى العالمى . ودليل آخر حسن ، رغم كونه غير مباشر ، على هذا الموقف المتغير ــ انه الاتجاه فى طول الخدمة المطلوبة من المجندين . ويتضح الاتجاه فى بلاد الناتو للتجنيد فى الجيش فى الجدول رقم ٧ . اليونان والبرتغال هى الاستثناءان الوحيدان فى الاتجاه نحو فترات اقصر للتجنيد . وعامل رئيسى آخر وراء التكاليف المرتفعة للافراد هو الطلب المتزايد باستمرار لافراد عسكريين مهرة او على الاقل لافراد قادرين على اكتساب المهارات المطلوبة لتشغيل وصيانة المعدات العسكرية المعقدة ويعزز هذا العامل ايضا الاتجاه بعيدا عن التجنيد ، حيث ان المعدات العسكرية تصبح أكثر تعقيدا ، فيستغرق وقت طويل لتدريب الأفراد على استخدامها بكفاءة وبذلك فان الزمن الذى كان فيه المجند عضو فعال فى القوات المسلحة ، أخذ يتدهور باستمرار .

وقد تصارعت التكاليف المرتفعة ، لكل من الأسلحة والأفراد ، مع رغبة متزايده فى كثير من البلاد الناميـــة لتقييد ارتفاعات اخرى ــ على الاقـــل ، الارتفاعات السريعة ــ فى الانفاق العسكرى وتتخذ لصالح تلك الضغوط المتنازعة صـــورا عديدة . باســـتثناء الولايات المتحـــدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وكانت هناك نزعة لتقييد كل من مدى انظمة الاسلحة التى يمكن ان تتطور او أن تنتج فوريا وعدد الوحدات التى يمكن شراؤها (٦) . وقد خلق هذا ضغوطا قوية لايجاد اسواق تصدير لتمكين انتاج عدد اقتصادى من الوحدات . وهناك ايضا نزعة متزايدة نحو العمل الجماعى الدولى فى تطوير وانتاج الاسلحة (فى عام ١٩٧٣ كان يجرى انتاج خمس طائرات وثمانية انظمة قذائف على أساس جماعى) ونزعة للسعى وراء حلول اخرى افضل للاحتياجات لانظمة تكتيكية جديدة بعمل استخدام أكثر توسعا للتكنولوجيات الموجودة عن تطوير انظمة جديدة كلية . ومن المهم ايضا الدافع الاضافى المعطى لتبديل المعدات بقوة بشرية كوســـيلة لاستقرار نصيب تكاليف الأفراد فى الانفاق الكلى ــ مثال بارز لهذه العملية هو الاهتمام الحاد البادى الآن فى جهد الطائرات الموجهة من بعد من أجل مدى واسع للوظائف العسكرية .

البحوث العسكرية والتطوير :

من منظور تاريخى ، فان المســـحة الأكثر ظهورا للانهيـــار فى الانفاق العسكرى هو النصيب الذى ينفق بواسطة على البحوث العسكرية وتطوير الاسلحة . وفى سنوات ما بين الحربين استوعبت البحوث والتطوير اقل من ١٪ من الميزانيات العسكرية للدول الرئيسية . لكن التصوير المساوى للجهد العسكرى العام والتكنولوجيا اثناء الحرب العالمية الثانية ادى الى تزايد ظاهرى فى نفقات البحوث والتطوير وبلغت انصبة الميزانيات العسكرية للدول العظمى الرئيسية المخصصة للبحوث والتطوير من ١٠ الى ١٥٪ فى اواخر الخمسينات وبقيت عند هـــذا المستوى منذ ذلك الحين فصاعدا ، عاكسه اعتقادا واسع الانتشـــار (لكن ربما فى غير محـــله) فى المنفعة العســـكرية والسياسية للتقدم المتزايد فى مجال الاسلحة .

جدول رقم(٧) شروط التجنيد لأفراد الجيش فى دول منطقة حلف شمال الأطلنطى سنوات مختارة ١٩٥٦ — ١٩٧٣ (بالشهور)

الإقليم أو البلد	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٣
الولايات المتحدة	٢٤	٢٤	٢٨	٥
كنـــدا	*	*	*	*
بلجيـــكا	١٨	١٢	١٢	١٢(أ)
الدانمـــارك	١٦	١٦	١٦	١٢(أ)
فرنســـا	٢٤(ب)	٢٤(ب)	١٦	١٢
المانيـــا الاتحادية	١٢	١٢	١٨	١٥
اليـــونان	٢١	٢٤	٢٤	٢٤
إيطـــاليا	١٨	١٨	١٥	١٥
لوكسمبرج	١٢	١٢	٩	*
نيوزيلندا	١٨	١٨	١٨	١٦
نرويج	١٦	١٦	١٢	١٢
البرتغـــال	٤	١٨	١٨	٢٤
تركيـــا	٢٤	٢٤	٢٤	٢٠
بريطـــانيا	٢٤	٢٤	*	*

حرف (*) يوضح الدول التى تتبع نظام التطوع .

(أ) بلجيكا والدانمارك أعلنت على التوالى تخفيضات فى مدة التجنيد من ٩،٦ شهور على التوالى .

(ب) مشروع قانون كان لفترة ١٨ شهراً ولكن المجندين كانوا يستبقون فى الفترات المذكورة الموضحة .

أن الانفاق العسكرى العالمى على البحوث والتطوير مركز بشكل بالغ فى بلاد قليلة عن الانفاق العسكرى الكلى وقد بلغت الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتيةالاشتراكية حوالى ٨٥٪ من الاجمالى، والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الفيدرالية والصـــين حوالى ١٠٪ أخرى . وسبب هذا التركيز غير العادى هو سبب مزدوج أولا ، فان البلاد التصنيعية ذات النفقات العسكرية المنخفضـــة تميل الى اســـتيراد تسليحاتها من البلاد المنتجة الرئيسية للسلاح ، على أن تتعهد بحث وتطور داخلى وبرامج انتاج ، فالجهد الخاص بالبحوث والتطوير العسكرى واسع المدى مكلف فى حد ذاته وله تشعبات لا مفر منها من الانفاق العسكرى . فبرنامج البحوث والتطوير العسكرى ينتج عنه تدفق مستمر لتصميمات من الأسلحة جديدة ومتطورة(٧) .والتى معظمها ، لاسباب واضحة، سوف تنتج ومن حيث منطق الانتاج يتطلب علم الاقتصاد انها تنتج باعداد كبيرة نوعا ، وهذا يتطلب بدوره عددا كبيرا مناسبا من الأفراد لتشغيلها وصيانتها ، وبالاضافة الى ذلك ، فان تصميم وتطوير ـــ حتى المعدل المحدود من الأسلحة التقليدية الرئيسية ـــ يتطلب حدا أدنى من الاعانة ولكن بنسبة معينة من الموارد اذا أريد لهذه المشروعات أن تصل الى ما يراد منها فى مدى زمنى مقبول . وعلى ذلك فان تلك البلاد توقف نسبة مئوية أصغر كثيرا من ميزانياتها العسكرية للبحوث والتطوير العسكرى الداخلى وتنفق الكثير نسبيا على واردات الأســـلحة عما تفعله الدول ذات الانفاقات العسكرية العالية .

ثانيا ـــ بنسبة تقريبية فان كل البلاد الغير مصنعة ، بما فيها تلك البلاد ذات الميزانيات العسكرية الكبيرة ، مضطرة للاعتماد علىالاستيراد فيما يتعلق بالحجم الهائل لعتادها الحربى ، وبغض النظر عن مسألة نطاق الانتاج ، فان هذه البلاد ليس لديها عموما أعدادالعلماء والمهندسين والفنيين المهرةاللازمين لتصميم وبناء الاسلحة الحديثة ، والقاعدة المتنوعةالصناعية المتقدمة تكنولوجيا واللازمة للتزويد بكثير من المواد والمركبات ذات الجودة العالية ، وبالتالى ، لا تتعهد معظم البلاد الغير مصنعة باى بحث أو تطوير عسكرى على الاطلاق ، ونسبة الميزانية العسكرية المخصصة للبحث والتطوير العسكرى فى تلك البلاد حيث يتواجد مثل هذا المجهود تكون عموما أكثر انخفاضا عنهـــا فى البلاد المصنعة ذات الميزانيات العسكرية الكبيرة .

وهناك عدد من الطرق تكون فيها مجهودات البحث والدفاع العسكرى لبلاد خلاف الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهورياتالسوفيتية الاشتراكية تكون ملحوظة ، رغم الفروق الضخمة فى المقياس ، وهى تســـهم بدرجات مختلفة ، فى التقدم المتواصل فى جميع انحاء العالم فى تكنولوجيا الاسلحة العملية والتى هى وقود سباق الأسلحة التكنولوجى(٨) . كما أن انشطة البلاد

7 — Ibid, pp. 30 - 33.
Toung Elizabeth. A Farewell to Arms control ? Harmonds worth : Penguin, 1973.

8 — William Appelman Williams : The Tragedy of American Diplomacy. (A delat Book), 1962, pp. 270 - 290.

المصنعة فى منطقة الاسلحة التقليدية ، تسهم مباشرة فى السباق التكنولوجى فى الأسلحة التقليدية ، ربما تقريبا بالنسبة للحجم الشامل للمجهودات ، وبالمقارنة ، فان انشطة بحوث وتطوير الاسلحة النووية فى فرنسا والمملكة المتحدة والصين وانشطة بحوث وتطوير الاسلحة التقليدية فى الدول الاقل تصنيعا والدول الغير مصنعة مثل الصين والهند وجنوب افريقيا والبرازيل الى الحد التى تكون فيه ناجحة وتؤدى الى اقامة صناعة دفاعية ذات اكتفاء ذاتى ، قد تسهم فى تغيير العلاقات بين تلك البلاد والموزعين الرئيسيين المصنعين للسلاح وبهذا العمل ، فانهم قد يؤثروا أيضا فى الطراز العريض للعلاقات بين البلاد المصنعة والعالم الثالث وقد تغير انشطة بحث ودفاع معينة موازين القوة الاقليمية . وان برامج الأسلحة النووية الفرنسية والصينية لها دلالة معينة لميزان القوة الاوروبية والمجابهة بين الشرق والغرب فى الحالة السابقة ، وللموازنة فى الشرق الاقصى والمجابهات الصينية السوفيتية والصينية الامريكية فى الحالة الاخيرة والتطور المستمر للاسلحة التقليدية المتقدمة بواسطة اسرائيل والهند ، مثالان اخران ، قد تكون له دلالة هامة للمنازعات فى الشرق الاوسط وفى شبه القارة الهندية ولتوريط الدول العظمى فى تلك المنازعات وجهود تطوير السلاح الجديد من جانب دول منظمة حلف وارسو قد عكس علاقات سياسية منتشرة بين تلك الدول واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية(٩) .

ان مجهودات البحوث والتطوير العسكرى للدول الغربية المصنعة مجهودات هامة لانها تحدد البلاد ، خلاف الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، الذى سوف تكونان المنتجتان الرئيسيتان للسلاح فى العالم خلال العشر أو العشرين سنة القادمة . وفى خلال العقد القادم ، من المحتمل أن المملكة المتحدة وفرنسا سوف تنضمان الى دول اخرى — اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية بشكل ملحوظ — فى هذا الدور . وبالاضافة الى ذلك ، فان عديدا من البلاد ذات المجهودات العسكرية الأصغر للبحوث والتطوير قد تتوسع فى صناعاتها الدفاعية وتتعهد بمزيد من العمل التعاونى مع البلاد الرئيسية المنتجة للسلاح ، مضيفة بذلك الفجوة الحالية فى القدرة الفعلية لتطوير السلاح بين المنتجين الرئيسيين وبقية الدول . والبناء المنتشر للصناعات الدفاعية الغربية ، والتى تلعب فيها مجهودات البحث والتطوير العسكرية دورا هاما ، ومن المحتمل أن تكون لها دلالات بارزة فى مستقبل التحالفات العسكرية والاشكال التعاونية والمتنافسة الاخرى للتفاعل بين البلاد الغربيـــة .

ومع ذلك ، فهناك مظهران لانشطة البحوث والتطوير العسكرى للولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، متعلقة بالحجم الكبير للغاية لبرامجها ، والتى تكون فريدة وذات أهمية بالغة ، واول هذه المظاهر هو فعلها فى تطوير الاسلحة النووية الاستراتيجية ، فبينما تمتلك كل من المملكة المتحدة وفرنسا والصين اسلحة نووية عملية فان الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هما فقط اللتان تملكان

9 — Ibid, p. 282.

قوى نووية قادرة على مسح كل ، او جزء كبير من سكان العالم لهذا السبب ، والى الحد الذى فيه حالة التوازن الاستراتيجى لها ترددات سياسية فى جميع ربوع العالم ، فان التطور التكنولوجى المستمر للقوات الاستراتيجية الامريكية والسوفيتية هو تطور ذو اهمية مطلقة .

والمظهر البارز الثانى من انشطة البحوث والتطوير العسكرى الامريكية والسوفيتية هو الحد الذى اليه تشكل تلك الانشطة راس الحربة للتقدمات التكنولوجية الواسعة النطاق فى كل انواع التسليح .

والعتاد الحربى التقليدى منها والنووى . وبشكل متزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقد اخذت تحسينات رئيسية متواصلة فى اداء الاسلحة والمعدات كأمر مسلم به بواسطة الزعماء السياسيين والمخططين العسكريين . ان سباق الأسلحة التكنولوجى والذى فيه تجلب بشكل متزايد اسلحة غالية وفعالة بانتظام الى مخازن الأسلحة لتحل محل المخزونات « القديمة » يدخل فيه الان تقريبا كل دول العالم ، رغم ان معظمها تســـاهم كمستورده عنها كمصممة ومنتجة للعتاد الجديد وهذه حقيقة واقعة وبالحكم من معدل الاستثمار فى البحوث والتطوير وبالتكاليف المتزايدة للحصول على تلك الأسلحة وتشغيلها وصيانتها ، فان معدل الاستحداث الفنى فى التسليح اسرع بشكل لا بأس به عن ذلك المعدل بالنسبة لاى منتج مدنى آخر . ففى الولايات المتحدة وجد ان كل ١٠٠ دولار من الصناعات المعدنية الحربية المنتجة فى منتصف الستينات اشتملت على اكثر من ٥٠ دولار فى تكاليف البحـــوث والتطوير(١٠) . وكان الاستثمار المتناظر فى البحوث والتطوير فى مقدرة التصنيع اقل من ١٠ دولار ، ان الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هما الدولتان اللتان لديهما حتى الآن اكبر برامج البحوث والتطوير للأسلحة التقليدية ، واكبر الجهود فى البحث الأساسى فى العلم والتكنولوجيا المتعلقان بالنواحى الحربية وهما قد بذلتا الكثير لايجاد نســـبة عالية جدا من الاستحداث فى الاســـلحة التقليدية وهما ايضا تســـهمان كثيرا فى اســـتغلال مجالات جديـــدة للعلم والتكنولوجيات وتكنيكات جديدة للاغراض العسكرية .

لقد كان التطور والاستغلال المقصود واســـع النطاق للتكنولوجيا فى اغراض حربية هو القوة الرئيسية وراء الارتفاع طويل المـــدى فى الانفاق العسكرى العالمى ، فلقد تم تعليل الارتفاع فى الانفاق فيما بعد الحرب ، الى حد كبير ، ليس بالتزايد التقليدى لكميات الاسلحة بالاستبدال المتواصل للاسلحة « القديمة » باجيال من الاسلحة اكثر تعقيدا وتكلفة وابادة بشكل ناجح . ودائما ما يكلف العتاد ذو اقصى شكل من التكامل والاتقان وذو اقصى خصائص للاداء تكاليف اكثر للتطوير والانتاج عما يكلف التطوير الذى يتفوق عليه . فى المجال العسكرى ، ومع ذلك فقد تتوقف الزيادة فى التكلفة عموما على الزيادة فى الاداء باى هامش تقديرى (جدول رقم ٨) .

---

10 — Ibid.

ان الاعتبار الحربى الاول هو الاداء وليس التكلفة فالسلاح يكون نافعا حقا فقط اذا كان اداؤه يبارى ويتفوق على الاسلحة التى لدى عدد قوى. وفى محاولة لتأكيد التفوق فى مواجهة انظمة العدو وللتقليل الى أدنى حد من التشابه بالأسلحة القديمة المبكرة ، يستلزم غالبا نظام أسلحة جديدة تكون له خصائص اداء لا يمكن التوصل اليها بالتكنولوجيا الحالية . لتطوير تكنولوجيا جديدة فى مناطق نوعية فى مدى فترة زمنية مطلوبة أمر مكلف جدا حتما . وغالبا ما يتضح ان الخمسة فى المائة الاخيرة من اضلاع الاداء القائمة الموصوفة لنظام جديد من الاسلحة التى تبلغ نصيبا متفاوتا من التكلفة الكلية لتطوير نظام التسلح . وفضلا عن ذلك ، فقد خلق التأكيد على التقدم التكنولوجى ظروفا من المحتمل بشكل متميز جدا تحت وطأتها وجود ارتفاع طويل المدى فى مستوى التسلح عما اذا كانت التكنولوجيا كاملة . فاذا توقفت كل مجهودات البحوث والتطوير فجأة ، فان صناعة الاسلحة لاغراض الاستبدال قد تزداد استمرارا ، وكميات الاسلحة الموجودة قد تزداد ، بل قد تقارب مخازن اسلحة الدول الصغيرة والمتوسطة من الناحية التكنولوجية مخازن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من خلال تمويل السلاح دوليا ، لكن أهم صورة له ــ مبديا الانتاج المستمر لاسلحة جديدة . اكثر خطرا واكثر تكلفة .. فان سباق التسلح قد يصاب بالجمود .

التطوير ، التسليح ، التضخم :

فى المدى الطويل ، زود العالم باستمرار بكمية الموارد المخصصة للاستخدامات العسكرية . وقد كانت انتاجية هذا الاستمرار تقريبا سلبية ، وقد يكون من الصعب حقا القول بأن العالم أكثر أمنا اليوم عندما يزيد الانفاق العسكرى على ٢٠٠ بليون دولار سنويا عما كان عليه منذ عشر سنوات مضت عندما انفق ١٦٠ بليون دولار سنويا أو منذ خمسة وعشرين عاما مضت عندما انفق ٦٥ بليون دولار سنويا . وقد تملأ مناقشة شاملة للنواحى السلبية للتسلح فى العالم ، حتى بصرف النظر عن المنازعات المسلحة الثابته والتهديد الحالى المتواصل بالابادة فى حرب نووية قد تملأ المناقشة ، مجلدا كبيرا ، ولكننا سنناقش بايجاز مظهرين فقط منها(١١) :

أولا ــ المظهر الأول :

يمكن للتسلح العالمى أن يمثل خطأ كبيرا فى الاستعمال للموارد ذات القيمة العالية . فمن احدى المهام العاجلة والاكثر تحديا والتى تواجه المجتمع الدولى: التنمية الاقتصادية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة الشاملة فى البلاد الاخذة فى النمو وهناك تناقض صارخ بين ضياع الموارد على التسلح وبين احتياجات التنمية التى لا تشبع ، ومن الثابت أن تحول مجرد ٥٪ من الانفاق العسكرى

11 — Barnaby, Frank & Huisken, Ronald. Arms Uncontrolled, op. cit., pp. 15 - 18.

جدول رقم (٨)
زيادة مقارنة من الخمسينات الى الستينات
فى تكلفة الأداء الفنى للطائرات الحديثة

(الزيادة بفعل العوامل)

التكلفـــة	الأداء			١
الوحدة	الحمولة	المدى	دالة السرعة	الدقة فى الملاحة
٥٫٤ ٤٫٢	٢٫٣	١٫٩	١٫٨ ٣	٣

جدول رقم (٩) طراز حيازة الأسلحة فى عام ١٩٧٣

وسائل الحصول	المتطورة (أ)	دون المتطورة(ب)
الإنتاج العالمى المتطور	٢٣	٧
الإنتاج عن طريق الترخيص	٨	١٥
الاستيراد	٢٧	٦٢

(أ) حلف شمال الأطلنطى ، ودول أخرى فى أوروبا واستراليا ونيوزيلندا واليابان

تابع الجدول رقم (٩)

السفن (د)

البلد	غواصات تدار بالطاقة النووية	غواصات بدون طاقة نووية	سفن سطح حمولتها ١٠٠٠ طن إزاحة	سفن سطح حمولتها ١٠٠٠ طن إزاحة
الولايات المتحدة	٣	صفر	٩	صفر
الاتحاد السوفيتى	٢	صفر	٤	٢
فرنسا	صفر	١	٣	٤
بريطانيا	١	٢	٦	٤
الدول النامية	صفر	٦	١٠ .	١٥
دول العالم الثالث	١	١	٢	١٠

العربات المدرعـــة

البـــلد	دبابات ميدانية ثقيلة	دبابات خفيفة	أنواع أخرى
الولايات المتحدة	٢	صفر	٣
الاتحاد السوفيتى	١	صفر	٣
فرنسا	١	٢	٧
بريطانيـــا	٢	١	٣
الدول النـــامية	٦	٢	١٠
دول العالم الثالث	٢	٢	٦

(أ) هذه الفئة تشتمل على القاذفات وطائرات النقل والدوريات البحرية والإبرار الجوى سواء كانت متوسطة أو ثقيلة .

(ب) لأغراض ضبط هذه الإحصائية — تم تصنيف القذائف طبقاً للأهداف بصرف النظر عن منصة الأحلاف — الفئة الثالثة تشتمل على قذائف مصممة لتدمير أهداف أرضية ثابتة كل منشئات الرادار والمطارات والمواقع الحصينة .

(ج) يمتلك الاتحاد السوفيتى نظام من القذائف يعتقد أنه مضاد للغواصات .

(د) تشير الأعداد لتصنيفات مختلفة من السفن . . السفن التى تقل إزاحتها عن ١٠٠٠ طن تعتبر سفن دوريات ساحلية .

الموحد للدول النامية قد يضاعف الحجم الحالى للمعونة الرسمية للتنمية التى تقدم سنويا للبلاد الاخذة فى النمو . وبالطبع ، فهناك حقيقة اخرى ، هى ان كثيرا من الدول الاخذة فى النمو تخصص كمية وفيرة وتتزايد بسرعة من مواردها النادرة للتسلح .

اما بخصوص الموارد النوعية المخصصة للتسلح ، فان اكثرها حرجا هى تلك التى تستوعب فى البحوث والتطوير العسكرى . فأوجه التقدم فى العلم والتكنولوجيا قد جلبت فوائد هائلة للمجتمع الدولى وتحمل المفتاح لحل حشد من المشاكل الرئيسية التى تواجه العالم اليوم ، غير أن جزءا كبيرا من الموارد الذهنية والبدنية المشتركة فى البحوث العسكرية والتطوير لانزال نعمل لاحراز اهداف حربية ــ لجعل الطائرات تطير اسرع ، والطلقات أكثر ابادة ، والقذائف أكثر دقة ، ومن بين جهود البحوث العسكرية والتطوير العالمية منذ الحرب العالمية الثانية ، كانت نسبة تصل الى النصف للبحوث والتطوير الحربى . وليس ممكنا القول بما ستكون عليه نتائج التوسع فى البحوث والتطوير السلمى عن الامال المرتقبة التى سيسمح بها نزع السلاح أو حتى الانخفاض الكبير فى النفقات العسكرية ، ولكن يصبح القول وبشكل متزايد بان المجتمع الدولى لن يكون قادرا على تعويض خسارة تلك الموارد .

ثانيا ــ المظهر الثانى :

الذى يستحق المناقشة بايجاز هو وجود رابطة بين الانفاق على التسلح وبين التضخم ، وهى ظاهرة تسبب صدعا اقتصاديا وتثير هياجا سياسيا على نطاق عالمى ، فالانفاق العسكرى بمدلوله انفاق تضخمى ، أن الموارد تتوفر ، لكن لا جديد يطرأ فى طريق القدرة المستهلكة أو العتاد الكلى الذى يوسع القاعدة الانتاجية والاستثناء الواضح الوحيد هو ما يسمى « بالتفريغ » من البحوث والتطوير العسكرى ، لكن هذا لا يقاس بالجهد الكلى وربما يتناقص كلما اتسعت الفجوة بين التكنولوجيا العسكرية والمدنية ، مما يجعل من الصعب تكيف التكنولوجيا العسكرية مع الاستعمال المدنى . واحيانا تقيس رقم فى الولايات المتحدة ، ٢٠٪ من نفقات البحوث والتطوير العسكرى وهو الخاص بالقضاء والاثنين معا ، لهما نفس الأثر كالانفاق المخصص مباشرة للتأثير على الانتاجية فى القطاع المدنى . فتأثير « التفريغ » ببساطة ليس حقيقيا .

هناك عوامل عديدة ترجع ، للوهلة الاولى ، أن الرابطة بين الانفاق العسكرى والتضخم ليست رابطة قوية بوجه خاص ففى المحل الاول ، كان التضخم واسع الانتشار ظاهرة من ظواهر ما بعد الحرب بشكل كبير ، بينما كان الانفاق العسكرى العالمى الكبير الحجم تاريخ أطول كثيرا . وثانيا ، فحوالى نصف شعوب العالم الثالث حيث كان التضخم أكثر سرعة ، تخصص ما لا تزيد عن ٢٪ من قدرتها السنوية الكلية للاستعمالات العسكرية . واخيرا ، فقد كانت نسبة المقدرة العالمية الكلية المخصصة للاستعمالات العسكرية تدهور فى الفترة الاخيرة ، بينما زادت سرعة التضخم على وجه العموم ، وفى

الوقت الحاضر يبلغ الانفاق العسكرى العالمى من ٦ الى ٥ر٦٪ من القدرة العالمية الكلية ، وفى خلال الخمسينات والستينات كان المعدل حوالى ٢٨(١٢).

ودون الخوض فى اى تحليل مفصل ، فانه يمكن مقابلة تلك المقترحات حقيقة أن الانفاق العسكرى العالمى كان كبيرا لفترة طويلة ، لكن ذلك كان قبل الحرب العالمية الاولى ، وفى سنوات ما بين الحربين ، استوعب هذا الانفاق فقط من ٣ الى ٥ر٣٪ من القدرة العالمية الاجمالية ، ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت نسبة القدرة العالمية المخصصة للاستخدامات الحربية ، فى المعدل ، اكبر بمرتين . وبالمثل ، فان اقتصاد العالم كان متوافقا بشكل بالغ ، الامر الذى يجعل من الصعوبة بمكان على دول معينـــة أو مجموعات من الدول أن تمنع التضخم أن تعيد . ويمكن أن يكون هذا تفسير جزئى لنقص العلاقة بين نسبة عالية من التضخم وبين نسبة عالية من اجمالى القدرة التى تذهب للاستعمالات العسكرية . واخيرا ، فبالنسبة للعالم ككل — وبخاصة لغالبية الدول الرئيسية المنفقة على النواحى العسكرية — فان حقيقة أن نسبة القدرة الكلية المخصصة للاستعمالات العسكرية كانت تتدهور بينما كانت تزداد سرعة التضخم ويعنى هذا بأن للتضخم ديناميكية قوية خاصة به ، فحالما يبدأ التضخم — ويكون من المحتم للانفاق العسكرى على مستوى سنوات ما بعد الحرب أن يكون منشطا قويا — فان التضخم يكون محتفظا بذاته ، ولقد كان الاتجاه طويل الامد منذ عام ١٩١٣ للانفاق العسكرى العالمى ارتفع الى معدل سنوى متوسط تحت ٥٪ فقط ، ويبين التاريخ أن هناك سبب بسيط لافتراض الثبات الحالى فى هذا الانفاق لن يكون اى شىء خلاف كونه وقتيا ، الا اذا اجرى تقدم ظاهر نحو نزع السلاح . وليس هناك بالتأكيد اى صدع اقتصادى تلقائى لمنع تزايدات اخرى فى الانفاق العسكرى فى المدى الطويل . ويمكن ايضا توقع أن القدرة العالمية الكلية تستمر فى النمو ، كما فعلت عبر العشرين عاما الماضية ، بمعدل سنوى متوسط حوالى ٥٪ ، بحيث يمكن تكييف معدل زيادة مساوى فى الانفاق العسكرى العالمى دون امتصاصه نصيب اكبر من القدرة العالمية . وبذلك فالانفاق العسكرى العالمى السائد يبلغ فقط حوالى ٦ فى المائة من القدرة العالمية السائدة لكنه يفوق القدرة الكلية العالمية فى عام ١٩٠٠ .

ديناميكية الانفاق العسكرى العالمى :

ان المستوى العام للانفاق العسكرى العالمى ، فى «وقت السلم» ازداد بشكل قاطع بعد الحرب العالمية الثانية . تجربة دولتان هما الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، اللذان لم يكن نصيبهما فى الانفاق العسكرى العالمى معا اقل من ٢٦٠ خلال فترة ما بعد الحرب ، هى المفتاح الى هذه الزيادة (وهذا واضح من شكل رقم ١) ،) والذى يوضح بصورة جدولية وتخطيطية ، الانفاق العسكرى لهذين البلدين منذ عام ١٩٣٠)

12 — Ibid.

الشكل رقم (١) فهارس الانفاق العسكرى فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ١٩٣٠ — ١٩٧٣ (١٩٧٠ : ١٠٠)

	الولايات المتحدة الأمريكية بالبليون دولار أمريكى أسعار ثابتة لعام ١٩٧٠	الاتحاد السوفيتى بالبليون روبل بالسعر الجارى
١٩٣٠	١,٧١	٠,١١
١٩٣١	١,٩٣	٠,١٤
١٩٣٢	١,٩٩	٠,١٤
١٩٣٣	١,٩٩	٠,١٤
١٩٣٤	١,٩٥	٠,٥٠
١٩٣٥	٢,١٢	٠,٨٢
١٩٣٦	٢,٥٦	١,٤٨
١٩٣٧	٢,٥٧	١,٧٥
١٩٣٨	٢,٨٦	٢,٧٠
١٩٣٩	٣,٩٠	
١٩٤٧	٢١,٥٠	٦,٤٦
١٩٤٨	٢٠,٢٠	٦,٦٣
١٩٤٩	٢٢,١٠	٧,٩٢
١٩٥٠	٢٣,٦٠	٨,٢٨
١٩٥١	٥٠,٢٠	٩,٦٤
١٩٥٢	٧٠,١٠	١٠,٩٠
١٩٥٣	٧١,٩٨	١١,٠٢
١٩٥٤	٦٢,٣٧	١٠,٠٣
١٩٥٥	٥٨,٨٥	١١,٢١
١٩٥٦	٥٩,٦٤	٩,٧٣
١٩٥٧	٦٠,٨٢	٩,٦٧
١٩٥٨	٦٠,٨٦	٩,٤٠
١٩٥٩	٦١,١٩	٢,٣٧
١٩٦٠	٥٩,٥٥	٩,٣٠
١٩٦١	٦٢,٠١	١١,٦٠
١٩٦٢	٦٧,٢٤	١٢,٧٠

تابع الشكل رقم (١) فهارس الانفاق العسكرى فى الولايات المتحـــدة والاتحـــاد الســـوفيتى ١٩٣٠ ــ ١٩٧٣ (١٩٧٠ : ١٠٠)

	الولايات المتحدة الأمريكية بالبليون دولار أمريكى أسعار ثابتة لعام ١٩٧٠	الاتحاد السوفيتى بالبليون روبيل بالسعر الجارى
١٩٦٣	٦٦,٢٨	١٣,٩٠
١٩٦٤	٦٤,٠٩	١٣,٣٠
١٩٦٥	٦٣,٧٥	١٢,٨٠
١٩٦٦	٧٦,٠٤	١٣,٤٠
١٩٦٧	٨٧,٧٣	١٤,٥٠
١٩٦٨	٩٠,١٠	١٦,٧٠
١٩٦٩	٨٦,٢٧	١٧,٧٠
١٩٧٠	٧٧,٨٥	١٧,٩٠
١٩٧١	٧١,٠٩	١٧,٩٠
١٩٧٢	٧٢,٠٩	١٧,٩٠
١٩٧٣	٦٨,٥٠	١٧,٩٠

، وقد اغفلت الانفاقات اثناء ســـنوات الحرب العالمية الثانية ـــ والتى هى ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، ١٩٤٠ ـــ ١٩٤٥ بالنسبة للولايات المتحدة) . وسوف نتعرض فيما بعد لبعض من القوى الأكثر أهمية التى ابقت على التسلح فى العالم ، وهذا سوف يؤدى منطقيا الى اعتبار لبرامج التسلح فى بلاد اخرى ذات انفاق عسكرى وغير وللمتاجرة الدولية فى الاسلحة .

يمكن مناقشة ضغوط الانفاق المتزايد على التسليح ، على الاقل فيما يتعلق بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بتوسع تحت عنوانين رئيسيين : العوامل التكنولوجية او بمعنى آخر ، القوى الكامنة فى عملية تغيير تكنولوجى سريع للغاية والتى تعمد الى ترقية مســـتوى متزايد من التسليح ، وعوامل بيروقراطية واقتصادية داخلية تعمل من اجل الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة فى وقت السلم(١٢) .

فى المناقشة التالية ، ايضا ستأخذ الاعتبارات السياسية العريضة ، خاصة الاعتقاد بأن الاحتفاظ بالقوى العسكرية مفيد لادارة السياسة الاجنبية ، كأمرمسلم به . وقد يلاحظ ايضا مع ذلك ان المنفعة السياسية للقوة العسكرية نادرا ما تقاس فى مواجهة احتياجات « دفاع » سليمة أو طراز اهداف عسكرية بالغة الدلالة ، بدلا من ذلك ، فالقوة العسكرية وخاصـــة القوة العسكرية النسبية سوف يتضح انها تســـهم فى القوة الشرائية للدولة فى معاملاتها بين القارات . وعلى ذلك ، فالقوة العسكرية تصبح سلعة جذابة حتى فى عدم وجود تهديد عسكرى واضح أو مخاطرة واضحة بصدام مسلح .

العوامل التكنولوجية :

اتسمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمعدل لم يسبق له مثيل من التغير التكنولوجى فى التسلح ، فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى التى تقدم كلاهما اكثر من اربعة اخماس الموارد الكلية المخصصـــة للبحث والتطوير العسكرى هما تقريبا مسئولتان عن ذلك ، ففى السنوات الاخيرة كان المجهود الحربى للبحوث العســـكرية والتطوير لكـــل من هذين البلدين مساويا ، أو اكبر من الانفاق العسكرى الكلى لاى بلد رئيسى آخر (باستثناء الصـــين) .

أن سباقا للاسلحة تقاس فيه السيادة اساسا على اسس التطور فى الاسلحة يترتب عليه طراز مميز من التفاعل المتداخل وهناك تفسير مقبول بشكل كبير للاتجاه فى التسلح فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ذلك أن « سباق الاسلحة » الذى تدخل فيه الدولتان يتبع طرازا معينا من الفعل ورد

---

13 — Stone, Jeremy, J. Containing the Arms Race. Cambridge, Mass . MIT Press, 1966.

الفعل او ، فى معظم الحالات ، رد فعل مفرط . وهذا يدل على أن الانشطة العسكرية السوفيتية تتحدد تقريبا بانشطة الولايات المتحدة والعكس صحيح . وينشأ الميل الى الافراط فى التفاعل لأنه ليس هناك اجابة دقيقة للسؤال الذى يقول ما مقدار المقدرة العسكرية الكافية ؟ واذا اخذنا فى الاعتبار الامن القومى ، فان عدم التغيير يؤدى نمطيا الى تفضيل الكثير جدا على القليل جدا .

وبينما طراز الفعل ورد الفعل (أو الافراط فى رد الفعل) هو بلا شك عاملا مؤثرا فى سباق الأسلحة السوفيتية — الأمريكية ، فان هناك دليل بسيط لترجيح انه الان عاملا هاما ، ففى السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما وجد جو من الخوف والريبة فى العلاقات بين الدولتين العظيمين ، كانت لعملية الفعل ورد الفعل قوة رئيسية وراء سباق الاسلحة ، لكن حقيقة أن مستوى التسلح لم يتأثر بشكل ملحوظ بالتحسينات الظاهرة فى المناخ الدولى فى السنوات الحديثة تؤيد النتيجة انه الان اقل أهمية . وبدلا من ذلك ، يبدو أن كل جانب ، بدلا من أن يحاول ببساطة أن يتبارى او يتحسس على مقدرات الجانب الآخر ، فهو الان مهتم ، باستغلال الفرص التكتيكية المتوفرة له اقصى استغلال ، وهذا يؤدى الى تطوير متزايد سريع جدا للسلاح . وقد يمثل طراز الفعل ورد الفعل صورة مقيدة نسبيا لسباق الأسلحة ، حيث أنه يتطلب فقط من كل جانب أن يتحرك للامام « عن الآخر » بخطوة واحدة فى المرة ، لكن اذا استغل كل جانب التكنولوجيا لمصلحته فان هذا القيد يزول . وهناك عدد من العوامل ، تعمل على توفير وزيادة سرعة العملية التكنولوجية وهذه تتعزز فقط ، ولا تضبط ، بعملية الفعل ورد الفعل(١٤) .

ان اول — ولعلها — اهم خاصية للعملية التكنولوجية التى ترقى الى مستوى مرتفع من التسليح هى فترات الادارة الطويلة جدا ، أو فترات التدبر ، للاسلحة الحديثة . فان تطوير قذيفة جديدة او طائرة مقاتلة جديدة الى المرحلة التى عندها تكون جاهزة للانتاج الكمى والانتشار قد تصل الى عشر سنوات . ويدخل عامل الوقت هذا تغييرا وصفيا على طراز الفعل ورد الفعل ويركز المساهمون « فى سباق الاسلحة التكنولوجى » واساسا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اهتمامهم ليس على ماهية الاسلحة التى قد انتجها الجانب الآخر بالفعل او مستعد لانتاجها ، لكن على التطويرات القادمة الممكنة فى سلاح الخصم ، ثم يتعهد برامج لانتاج اسلحة لموازنة تلك التطويرات المحتملة ، وبذلك تتزايد الشكوك المحيطة بمسألة : ما هى الكمية الكافية ؟ وحيث أن مدى التطويرات المقصورة فى سلاح العدو غير محدودة جوهريا ، فهناك دعوة ثانية لا تنقص الا بنقص الدليل لبدء برامج لوقاية الدولة ضد كثير من التطويرات المقصورة بقدر الامكان . وتزداد العملية حدة ، بل تتغير فقط تبعا لحقيقة أن اوجه التقدم التكنولوجية تجعل من الممكن الاخذ فى الاعتبار الوقاية من الطوارىء البعيدة والمتزايدة .

---

14 — Noel-Baker, Philip. The Arms Race : op. cit. pp. 73 - 77.

بالطبع ، يتبع الجانب الآخر نفس النمط تقريبا ، وبذلك فان هناك احتمال كبير ، أعطيت له فرص وقيود تكنولوجية مقارنة ، وهو أن كلا الجانبين سوف يسعى بشكل مستقل وراء مناهج متماثلة ينجم عنها تقدمات متبادلة وبالتالى لها « ما يبررها » فى الســـلاح وفى الواقع ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لديهما اسلحة مقارنة لهذا السبب ، وأية ترجحات تحدث فى مقدرات السلاح تكون بمثابة تغذية بالوقود لمثل هذه العملية . بينما التطـــويرات فى فى السلاح النووى تسترعى على الأقل التحليل والمناقشة حيث التحسينات الفنية فى المدى الهائل من الأسلحة والمعدات التقليدية ـــ باستبعاد الأسلحة الرئيسية مثل المقاتلة الحديثة التى تضمن التفوق الجوى تحدث تقريبـــا كأمر واقع .. وان الرأى القائل بأن التكنولوجيا الجدية والغير مكلفة نسبيا يمكن أن تزيد فرص البقاء فوق أرض المعركة هو بكل وضوح رأى لا يمكن مقاومته بصفة عامة .

هناك ايضا تيار آخر : من خلاله ـــ يبقى التأكيد على التكنولوجيـــا بمستوى مرتفع من التسليح هو ما يطلق عليه « الأمر المتبع » فان تطوير وانتاج المعدات الحربية الحديثة مهمة معقدة للغاية تتطلب موارد متخصصة على درجة عالية من الكفاءة ، وان الفرق الفنية والصناعية المنهمكة فى تلك الأنشطة تعتبر مخصصات قومية اذا توفر لها العنصر الديناميكى فى العملية التكنولوجية فلا يمكن لها أن تتفكك دون المجازفة بقدرة الأمة على اللحاق بركب التطورات الأجنبية فى تكنولوجيا السلاح . وبمعنى آخر فان تلك الموارد يجب أن تستخدم أقصى استخدام طول الوقت ، وهذا بدوره سيؤدى تلقائيا الى التطوير المستمر لأنظمة جديدة فى السلاح(١٥) .

وفضلا عن ذلك ، هناك نزعة كامنة فى هذه الموارد لأن تتزايد ، فرغم الحجم والتعقيد المتزايد فى الأسلحة ، فانه يعتبر من المتعذر فى بيئة من التغير التكنولوجى السريع اجراء اى تزايد متساوى فى طول عملية التطوير . ونتيجة لذلك فان المقدرة الفنية والصناعية التى تتواجد عند أوجه برنامج للســـلاح تزداد كبرا مع كل نظام أسلحة على التوالى .

الضغوط البيروقراطية والاقتصادية الداخلية :

بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصـــفة عامة بعد الحـــرب الكورية ، احتفظت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمنشآت عسكرية كبيرة، وقد ادى هذا حتما الى وجود قوى بيروقراطية واقتصادية كبيرة سعت وراء مقاومة اى تدهور فى تلك المنشآت ، وبالطبع وراء رقيها وتوسعها ، وليس ممكنا تحديد حجم القوى فقط يمكن وصفها بشكل عام ، ومن المعقول افتراض انها حقا كلفت جهدا كبيرا فى الحفاظ على زيادة مستوى التسليح .

---

15 — H. Bull, The Control of the Arms Race, op. cit., pp. 73 - 77.

وهناك مثال على تلك الضغوط الاقتصادية تتمثل فى حقيقة أن كثيرا من السياسيين فى الولايات المتحدة يقرون فيما اذا كانوا يصوتون من عدمه فى صالح توفير نظام سلاح خاص طبقا لوقع هـذا القرار على مستوى استخدامه فى دوائرهم الانتخابية وعلى ذلك تترجم الضغوط الواضحة ضد اى تخفيض فى مستوى هذا الاستخدام الى ضغوط للانتاج المستمر للسلاح . وكمثـال للضغوط البيروقراطية ، فانه من الطبيعى تماما بالنسبة للمؤسسة العسكرية وهى تعمل كبيروقراطية موحدة أن تحاول الحفاظ على نصيبها من الميزانية وعلى دورها فى عملية اتخـاذ القرار . وحتى على المستويات الأقل ، فان المكونات العديدة للمؤسسة العسكرية ستحاول على الأقل الحفـاظ على توسيع قاعدتها . وهناك أيضا الادراك المتمثل فى انه بسبب التعقيد التام وتنوع انظمة الأسلحة المتخصصة الحديثة ، فان المؤسسة العسكرية هى وحدها فقط التى لها الكفاءة فى أن تقرر حجم وطابع مجهود الأمن القـومى ، وحقيقة أن الأسلحة معقدة وموجودة بأنواع مهولة يمكن ايضا أن تستغل فى تأييد المطالب للانفاق العسكرى الهائل . لذلك ففى الولايات المتحدة نادرا ما تأخذ المناقشات الخاصة بميزانية الدفاع فى اعتبارها أسئلة عريضة مثل ثقة مستويات القوة بالنسبة لاحتياجات الأمن القومى والمسلمات الدولية . بل ان تلك المناقشات تضيع فى تيه من التفصيلات عن انظمة الأسلحة النوعية الجديدة أو لاجراء التحسينات (معينة) على الأسلحة الموجودة ، وبمقارنات ضعيفة تماما بالامكانيات السوفيتية — وعلى الأقل اذا أمكن اجراء مثل تلك المقارنات — فى محاولة اثبات أن الأخيرة متقدمة ، فان تلك النظرة الفعلية للبرنامج العسكرى تسهم فى عدم مرونة — الحجم الكلى للبرنامج ، فان عملية الفعل ورد الفعل فى صورتها الأساسية ، قد تبدو على الأكثر تفسير جزئى فقط للارتفاع المستمر فى القدرة العسكرية.وتوجد تفسيرات أخرى أكثر فعالية فى ديناميكية العملية التكنولوجية ذاتها وخاصة فى الجماعات المدنيـة التى تستفيد بشكل ما من العسكرية ، وفى الأهداف السياسية العريضة (وأساسا فى السياسة الخارجية) التى يعتقد انها تتقدم بالحفاظ على القوى العسكرية .

زيادة التسلح فى دول اخرى :

تتميز عملية التسلح فى دول اخرى بخلاف الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتى بملامح خاصة عديدة تستخلص من المستوى الأكثر انخفاضا للانفاق العسكرى فى تلك الدول . فهناك فى الوقت الحالى ٢٠ دولة اخرى ذات انفاق عسكرى سنوى يبلغ بليون دولار أو أكثر . من بين تلك الدول ، نجد أن هناك اربع دول اساسية هى فرنسا ، المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، والصين — لها ميزانيات عسكرية تتراوح فى معدلها ما بين ٥ الى ١٠ بليون دولار ، اى على وجه التقريب ١٠ ٪ من حجم ميزانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وبقية البلاد فى العالم لها ميزانيات عسكرية لا تتعدى نسبة ضئيلة من واحد فى المائة من الميزانية الامريكية أو السوفيتية . وفى نطاق النفقات العسكرية الكلية ، فان المبالغ المتوفرة لدفع اجور الافراد العسكريين وللعمليات والصيانة وهلم جرا هى مبالغ نسبية تماما ، اى انها تبلغ على الاكثر عشر الارصـدة

المصروفة فى الولايات المتحدة أو فى الاتحاد السوفيتى أو فى غالبية الاحوال ١/١١ أو اقل .

ورغم هذا التدرج الهرمى الملحوظ فى كمية الموارد المخصصة للاستخدامات العســكرية فان الخاصية المميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، هى الاحراز المستمر لاسلحة اكثر تقدما واكثر فعالية ، وهى خاصية ملحوظة على كافة المستويات ، وان اعتماد بلاد على بعضها فى الاحتياجات العسكرية للدول المختلفة واستعدادمنتجى السلاح الرئيسيين لتصدير الاسلحة او الخبرة فى انتاجها يسمح لسباق الأسلحة للتكنولوجى أن يتقدم على نطاق عالمى(١٦) .

ويقدم (الجدول رقم ٩) ايضاحا لكيفية تأثير الجيوبولتكس فى المشاركة فى سباق التسلح ، فالاعداد فى كل مرتبة ليست متضادة ، حيث تشترك دول كثيرة فى اكثر من صنف ، فضلا عن أن الاعتماد الكلى فى الاسلحة والمعدات ــ حتى باستبعاد الاسلحة النووية ــ هو وراء موارد كل الدول ما عدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ومن الجدير بالملاحظة أن الملامح الرئيسية نظرا للاستحواز على الاسلحة هو تعقد العلاقات التكنيكية والاقتصادية التى تربط بين الجهود العسكرية لمختلف الدول .

ويصدق هذا بوجه خاص على الدول المتقدمة والتى تتمتع معظمها بالخبرة التكنيكية والصناعية لتطوير وانتاج الاسلحة التقليدية والرئيسية . الا أن معظم تلك الدول ، عموما ، ليس لديها لا الموارد ولا الواقع السياسى للاحتفاظ بصناعات سلاح مستقلة تماما . ففى نطاق مجموعات مثل منظمة حلف شمال الاطلنطى ومنظمة حلف وارســو أو الكونولث ، نجد أن واقع المناقشــات السياسية والعسكرية والتقليدية عن اقصى استقلال فى انتاج الاسلحة وقعا ضئيلا مما يسمح للاعتبارات الاقتصادية أن تلعب دورا اكبر فى تحديد حجم وتركيب صناعات الاسلحة الوطنية .

ولو تركنا الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى جانبا ، نجد أن لدى بريطانيا وفرنسا فقط برامج أسلحة كبيرة ومتنوعة . لكن حتى فى هذين الدولتين فان الراوبط التى تربط بين الموارد المحدودة نسبيا وبين التزايد الهائل فى نفقات السلاح لهما تأثيرهما . وتنزع الدولة المتقدمة الاخرى التى لديها صناعات اسلحة الى التخصص فى انواع معينة من الاسلحة وحتى فى نواحى معينة من تكنولوجيا الأسلحة . بالاضافة الى ذلك ، فان كثيرا من هذه البلاد والبلاد الآخذة فى النمو والتى لديها صناعات اولية للدفاع تنزع الى تركيز جهودها فى نواحى التكنولوجيا المنخفضة مثل الطائرات الخفيفة والسفن الحربية الصغيرة .

---

16 — Barnaby, Frank & Huisken, Ronald. Arms Uncontrolled, op. cit., p. 29.

جـــدول رقم (١٠)
برامج الأسلحة التقليدية الرئيسية المتعددة
التى تحت التطور او فى حالة انتاج على نطاق كبير

البـــلد	الطـــائـــرات				
	تفوق سرعة الصوت مقاتلة/تدريب	فوق سرعة الصوت مقاتلة/تدريب	طائرات حمولتها القصوى ١٠,٠٠٠ كجم	أنواع أخرى حمولتها القصوى ١٠,٠٠٠ كجم	هياوكبتر
الولايات المتحدة	١١	٧	٩	٣	١٠
الاتحاد السوفيتى	٥	١	٣	—	٣
فرنسا	٧	٠	١	٠	٥
بريطانيا	١	٣	٣	١	١١
دول أخرى نامية	٥	١٤	٩	٢٢	٩
العالم الثالث	٤	٢	١	١٠	٢

القـــذائف

البـــلد	مضادة للطائرات	مضادة للسفن	مضادة للغواصات	مضادة للدبابات	أنواع أخرى
الولايات المتحدة	١١	٢	١	٢	٨
الاتحاد السوفيتى	٥	٧	(١) ج	١	١
فرنسا	٦٦	١	١	٥	٣
بريطانيا	٢	٠	٢	١	٠
دول أخرى نامية	١٠	٧	١	٧	٢
دول العالم الثالث	١	١	٠	١	٠

ويبين الجدول رقم (١٠) صورة مجملة للبرامج الرئيسية للأسلحة التقليدية التى كانت سائدة فى عام ١٩٧٣ ، سواء فى مرحلة التصميم والتطوير أو فى الانتاج على نطاق كبير . فالبرنامج الامريكى هو أكبر البرامج وقتئذ ، ومن معظم الحالات ، يتضمن التكنولوجيا الاكثر تقدما . والبرنامج السوفيتى أيضا برنامج شامل . لكن يبدو انه يتميز بخطوات انتاج طويلة واسعة لتصميمات اساسية ، مما ينتج عنه انظمة مختلفة اقل عددا من الانتاج فى اى وقت واحد (فى الوقت الواحد) بالاضافة الى ذلك تستبعد الارقام الخاصة بالاتحاد السوفيتى فى الجدول بسبب قلة المعلومات ، كل انظمة مرحلة لتصميم ومرحلة التطوير المبكرة ، وتنتج بريطانيا وفرنسا معا تقريبا اشكالا من الاسلحة التقليدية الرئيسية المختلفة بالقدر الذى تنتجه الدول المتقدمة الباقية مجتمعة .

ورغم أن برامج الدول الاخرى خلاف الدول الاربعة الرئيسية المنتجة للسلاح هى برامج صغيرة نسبيا ، فان حجم العمل المتقدم كان أكبر بكثير جدا فى عام ١٩٧٣ عما كان عليه منذ خمسة عشرة بل حتى منذ عشر سنوات . وفى عدد من الدول المتقدمة والنامية — بما فيها الصين وجمهورية المانيا الاتحادية والهند واسرائيل واليابان — فان التوسع الرئيسى طويل الامد فى تطوير السلاح وامكانية انتاجه هى صور واردة فى الحسبان .

وبالاضافة الى هذا النمو الراسى لمقدرة انتاج الاسلحة التقليدية فهناك نمو افقى مستمر أيضا ، ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كان لدى خمس دول فقط — هى الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وكندا والسويد — مقدرة ملحوظة نوعا لتطوير الاسلحة الرئيسية . وفى عام ١٩٧٣ كانت ثلاثون دولة داخلة فى هذا النشاط (انظر الجدول رقم ٩) ، ولم تتخذ بعض الخطوات الايجابية نحو نزع السلاح العالمى وعلى هذا فقد ازداد عدد الدول فى الفترة اللاحقة وهو مستمر حاليا أيضا فى الزيادة

ومن الملحوظ بشكل خاص تزايد انشطة الانتاج الدفاعى فى دول العالم الثالث ، ويبين الجدول رقم (١١) صورة مكدسة لكمية العمل التى تمت خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٣ وهذا فقط للاسلحة الرئيسية حيث أن انتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة كان اكثر انتشارا ، أما من حيث اقامة صناعة دفاعية فان النمط المثالى هو أن تنمى الدولة تدريجيا الخبرة والامكانيات الصناعية المتعلقة بتلك الصناعة باصلاح وصيانة الاسلحة المستوردة ثم الانتقال الى الانتاج المرخص لسلاح أو اسلحة مختارة والهدف النهائى من ذلك هو بالطبع التصميم بامكانية التطوير والانتاج الوطنى . وان الاقوال التى فى صالح التطوير والانتاج الوطنى تتركز عادة على تكلفة ينتظر أن تكون ارخص للوحدة من السلاح وعلى المدخرات والوفورات فى النقد الأجنبى ، وعلى التنشيط العام للتطوير الصناعى على استغلال الامدادات الخارجية ويبدو أن العامل الأخير هو الدافع السائد وأن دول العالم الثالث (١٧) التى لديها بشكل سائد الصناعات الدفاعية الوطنية

17 — Laqueur, Walter : Confrontation, the Middle East war and world Politics. (Wild-wood house & Sphere Books), London 1974, pp. 118.

جـدول رقم (١١)
مسح لانتاج الأسلحة الرئيسية فى دول العالم الثالث (١٩٥٠ — ١٩٧٢)

	طائرات حربية			قذائف موجهة		عربات مقاتلة مدرعة		سفن حربية		معدات الكترونية حربية		أسلحة كيمائية
	أ	ب	ج	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ
الأرجنتين	+	+	+		+		+	+	+	+	+	
البرازيل	+	+	+	+	+	+	+	+		+	+	+
بورما								+				
شيلى		+					+	+				
جمهورية الصين الشعبية	+	+		+	+			+				+
كولمبيا							+	+		+		
جمهورية الدومينيكان								+		+		+
مصر	+	+	+				+	+				
الجابون	+	+	+		+	+	+	+		+		
الهند	+				+		+	+		+		
أندونيسيا	+			+				+				
إيران	+						+	+		+		
إسرائيل	+		+					+				
كوريا الشمالية							+	+		+	+	+
كوريا الجنوبية	+							+				
ليبيا	+		+	+			+			+		
المكسيك	+					+	+					
باكستان	+				+	+	+					
الفلبين	+				+					+		
روديسيا	+											
جنوب أفريقيا	+		+					+		+		
سوريا							+			+		+
تايوان	+		+			+		+				
تايلندا	+						+			+		
فيتنام الجنوبية	+						+	+		+		

(أ) إنتاج بالترخيص — (ب) إنتاج من داخل الدولة (أصلى)

(ج) بالتعاون مع الشركات الخارجية ١ — يشمل الإنتاج عام ١٩٧٢ .

٢ — إنتاج بترخيص من الإنتاج السوفيتى (١٩٦٠) ثم إنتاج مطور محلياً قائم أغلبه على النماذج السوفيتية .

٣ — اقتراح الفلبين فى أبريل ١٩٧٢ فى خطة خمسية بمساندة الولايات المتحدة .

الاكثر تقدما مثل الصين والهند وجنوب افريقيا . والى حـــد اقل الارجنتين والبرازيل اتخذت القرار لتطوير هذه الصناعات أما بسبب الخطر الدولى للاسلحة أو بسبب نزاع مع من يقومون بالامداد بالاســـلحة التقليدية وكانت المنافذ فى أعمال الخطر هذه كافية لجعل اقامة الصناعات المحلية أمر ممكن ، ومن المحتمل أن هذه نتيجة لم يتم التنبؤ بها فى حينه . ولقـــد أثبتت الخبرات الاقتصادية تكاليف الوحدة الاكثر انخفاضـــا للاســـلحة ومدخرات التبادل الاجنبى ، اثبتت أن احرازها هو من الصعوبة بمكان كبير ، وفى حالة الانتاج المرخص فهناك امثلة كثيرة على أن تكلفة الوحدة النهائية لسلاح منتج محليا كانت أغلى بالفعل من سعر استيراد نفس السلاح ، ومن الواضح أن انشاء صناعات الدفاع هى طريقة غير مباشرة ومكلفة لترقية التوسع الصناعى العام وتأسيسا على ذلك يحق القول بأن التكلفة العالية لايجاد مقدرة انتاج للسلاح ليست ، مع ذلك ، مما يثبت انها ردع خطير . وفى الوقت الحاضر يتخذ عدد من الدول — بما فيها اليونان وايران (قبل الثورة الايرانية) وباكستان أولى الخطوات فى هذا الاتجاه . وأن النتيجة الحتمية لانتشار القدرة على انتاج الاسلحة هو العدد المتزايد من مصدرى الاسلحة . وعبر السنوات القليلة الماضية ، على سبيل المثال ، جاءت دول مثل الهند واسرائيل وجنوب افريقيا والبرازيل كدول مصدرة للسلاح .

المتاجرة فى السلاح (١٨) :

لقد وقعت كل الصراعات المسلحة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى العالم الثالث وكانت الاسلحة المستخدمة تقريبا كلها من البلاد الصناعية وبينما يكون من السهولة اقتراح أن كل أو معظم تلك الصراعات قد نشأت نتيجة لتزويدها بالاسلحة (رغم أن هناك دليل قوى أن بعض تلك الصراعات كان كذلك) فأنه من غير المحتمل بنفس الدرجة أن هذا النشاط قد منع الصراع وعلى الأقل فان امكانية الحصول على الأسلحة الحديثة بلا حساب قد رفع من نطاق تلك الصراعات التى وقعت ، وبذلك فأن التجارة الدولية فى السلاح أصبحت ظاهرة فى منتهى الخطورة بالرغم من انها كانت وستظل موضوع حوار دولى صغير للغاية .

لقد أصبحت التجارة فى السلاح بين الدول المنتجة والغير منتجة مظهرا دائم الثبات للمسرح العسكرى العالمى لكن ، وقد ازدادت احجام واطراف هذه التجارة بشكل سريع فى فترة ما بعد الحرب ، والقيمة السنوية للتجارة العالمية فى الاسلحة فى الوقت الحاضر تقدر بـ ٧ بليون — ٨ بليون دولار وبدون تجارة الاسلحة فان المشاركة فى سباقات التسلح ، على الاقل فى شكلها المميز لحوذة اسلحة متقدمة جدا واسلحة فتاكة — قد تقتصر على مجموعة صغيرة من الدول ذات الموارد العلمية والصناعية والمالية والضرورية ، وكما هو

18 — Barnaby, Frank & Huisken, Ronald. Arms Uncontrolled, op. cit., 38.

الحال ، فان المشاركة فى سباقات التسلح كبيرة جدا فاجمالى الدول التى استوردت الأسلحة الرئيسية عام ١٩٧٣ ، ٨٨ دولة فالغالبية العظمى من هذه الدول لم يكن هناك وسيلة بديلة فعالة لاحراز تلك الاسلحة . كذلك فقد سيطرت الدول الاربع الرئيسية المنتجة للسلاح : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا على تجارةالاسلحة ،وبالرغم منأن عددالموارد بتكاثر نتجية لزيادة القدرة على انتاج الاسلحة الرئيسية . فان العوامل التى تحدد سياسات التصدير لتلك الدول الاربعة مختلفة بشكل متمايز . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تزودان الاسلحة للدول الاخرى مبدئيا — لاسباب سياسية وعسكرية مثل ضمان قواعد عسكرية لهما أو كأجراء للتأثير على سياسات الدولة التى تتسلم السلاح (أو على الاقل لمنع الجانب الاخر مَن القيام بذلك) ، أما بريطانيا وفرنسا فانهما تزودان الدول الاخرى بالسلاح تقريبا — لاسباب اقتصادية ، وعلى العموم ، فان تكلفة تطوير وانتاج السلاح قد ازدادت اسرع بكثير من اجمالى كمية الموارد التى كانت هاتان الدولتان قادرتين على تخصيصهما للاستخدامات العسكرية ، ونتيجة لذلك فان الطلب المحلى للسلاح قد أصبح غير كاف للسماح بانتاج اشكال متقدمة دون تكلفة زائدة عن الحد أو بدون التقييد بنطاق ضيق من الاسلحة ، وبالطبع فالصادرات من الاسلحة تؤدى الى اول خطوات الانتاج . وهناك ثلاثة مكاسب اساسية مستخلصة من خطوات الانتاج الطويلة

اولا : يمكن لتكاليف البحوث والتطوير تكاليف الآلات والمعدات الخاصة بسلاح معين أن تنشر فى عدد كثير من الوحدات .

ثانيا : تزداد الكفاءة الانتاجية كلما انتج المزيد من منتج معين ، اى ان العمل وتكاليف المادة بالوحدة تنخفض كلما اكتسبت الخبرة .

ثالثا : ومن المهم جدا الاشارة الى أن الانتاج للتصدير يمكن أن يسد الثغرات التى تنشأ حتما بين الطلبات « الأوامر » المحلية ، مما يزود باجراء لاتزان الاستخدام فى صناعة الأسلحة . وباختصار يمكن القول ان أسواق التصدير للاسلحة لهذين الدولتين أصبحت لا غنى عنها تقريبا للحفاظ على صناعة دفاعية شاملة .

ومن المفيد ايضا أن نميز بين التجارة بين الدول المتقدمة والتجارة مع الدول النامية ، فمعظم الدول المتقدمة لديها الخبرة لتطوير وانتاج الأسلحة الحديثة لكن للاسباب متعددة ، اقتصاديةاساسا ، ومعظمها لا تحتفظ بصناعات

(جدول رقم ١٢) الأسلحة المستوردة بواسطة الدول النامية
(بالمليون دولار أمريكى)

المنطقة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
المجموع	١,٤١١	١,٩١٠	١,٧٨٧	١,٩٧٠	١,٧٩٨	٢,٧٤٠	٢,٠٩٤	٢,٠٨٣	٢,٣٩٩	٢,٢٠٢	٢,٣٣٣
أمريكا الشمالية	١١٤	١٤٨	٨١	١٠٩	١٤٧	١٠٧	١٤٥	٢٣٥	٢٣٧	٢٣٨	١٧٧
حلف شمال الأطلنطى (أوروبا)	٦٣٧	٩٩٠	٩٨٩	٧٩٨	٦٢٩	٧٠٠	٨١٢	٩٦٧	١,٢٣٤	١,٠١٦	١,٢٢٤
حلف وارسو	٤٩٦	٥٧١	٥٨٥	٨٣٤	٨١٥	٧٣٧	٧٣٢	٦٠١	٦٢١	٦٢١	٦٢١
دول أوروبية أخرى	٧٨	١٠٥	٩١	١٥١	١٥١	١٠٧	١٩٥	١٦٩	١١٧	١٥٨	١٦٩
اليابان	٦٤	٧٤	٢٥	١٥	٣١	٣١	٥٧	٣٥	٦٣	٦٧	٨٢
ماوراء المحيطات (أ)	٢٢	٢٢	١٦	٦٣	١١٣	٥١	١٥٣	٧٦	١٢٧	١٠٢	٦٠

المصـــدر :

"The international transfer of conventional arms". A report to the congress from US arms control and disarmament agency Washington, 12 April 1974.

سلاح مستقلة كلية ، ومع ذلك ، فان انتاج وتطوير الاسلحة ، اذا كانت فقط على نطاق ضيق وقاصر على مدى ضيق من الاسلحة ، فانها تعتبر واسعة الانتشار ، ونتيجة لذلك نجد ان هناك قدرا كبيرا من التجارة المتبادلة على الصعيد الدولى فمن بين السبعة والعشرين دولة المتقدمة التى استوردت الاسلحة الرئيسية عام ١٩٧٣ ، فان اربع عشرة دولة منها كانت ايضا مزودة به لدول اخرى متقدمة ، ومن الملاحظ ايضا تزايدا تجارة فى المكونات الرئيسية ــ مثل المحركات والالكترونيات ــ نتيجة للتخصص ــ وبذلك ، فانه قد وجدت اجهزة تحكم فى ميزان الاسلحة ومنها على سبيل المثال اجهزة هولندية الصنع على غواصات المانية وعلى فرقاطات يجرى بناؤها فى بريطانيا والبرازيل . وتبين القيمة التصديرية لتلك التجارة فى الجدول رقم (١٢) وقد جمعت هذه الارقام بواسطته الوكالة الامريكية للتحكم فى الاسلحة ونزع السلاح وتغطى الاسلحة والمعدات الرئيسية وقطع الغيار وقطع الاستبدال ومعدات الدعم والاسلحة الصغيرة والذخيرة .

وبالمقارنة بالتجارة فى السلاح بين الدول المتقدمة ، فالتجارة مع الدول النامية هى تقريبا فى اتجاه واحد ، انها تلك التجارة التى جذبت اكثر الاهتمام لأنها الى حد كبير تمثل امتدادا للصراع بين الشرق والغرب ولأن الاسلحة المزودة قد استخدمت على نطاق واســـع .

ويقدر ان الاسلحة الرئيسية وحدها تبلغ حوالى نصف التجارة الاجمالية فى الأسلحة والمعدات مع العالم الثالث . اما العناصر المتبقية من التجارة ــ واساسا قطع الغيار والاستبدال ، ومعدات الدعم ، والاسلحة الصغيرة ، والذخيرة ــ ومن المتعذر للغاية تتبعها . وفضلا عن ذلك فمن غير المحتمل تماما ان الاتجاهات الاساسية فى قيمة تجارة الاسلحة قد تتغير اذا استوعبت تلك العناصر .

ولقد تم استعراض العوامل المؤثرة على الامداد بالاسلحة . وعلى جانب الطلب هكذا فان الصورة اكثر تعقيدا بسبب العدد الكبير للمتسلمين والسلاح ذوى التركيب الاجتماعية والتقسيمات الشعوبية والخلفيات التاريخية المتنوعة، ومع ذلك ، فمن الممكن تمييز عوامل مشتركة معينة فى احتياجات السلاح . وتنشأ تلك الاحتياجات غالبا من شكل ما من الصراع فى اكبر معانيه . ولقد وجدت كثير من الشعوب الجديدة صناعيا ، اى ان حدودها لم تكن بالضرورة تتحدد بفعل اعتبارات جغرافية او شـــعوبية او تاريخية ، ولذلك فان التقسيمات الداخلية والخارجية كانت غالبا ما تبنى فى داخل الشعوب وبالاضافة الى ذلك ، فان عملية القضـــاء على الاستعمار جلبت معها تغييرات قاطعة فى التركيب الاجتماعى الذى سبب ايضا عدم استقرار داخلى .

شكل رقم (٢)
سرعة انشاء الاسلحة في العالم الثالث : الطائرات اسرع من الصورخ ١٩٥٥-١٩٧٣

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
اسرائيل	□	□	□	□	□	□	□	□	□	■	□	□	□	□	□	□	□	□	□
تايوان										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
الارجنتين										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
الصين										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
كوبا										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
مصر										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
باكستان										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
العراق										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
جنوب افريقيا										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
اندونيسيا										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
الهند										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
ايران										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
كوريا الشمالية										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
ڤيتنام الجنوبية										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
الفلبين										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
افغانستان										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
الفلبين										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
اثيوبيا										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
المغرب										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
السعودية										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
كامبوديا										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
فيتنام الشمالية										□	□	□	□	□	□	□	□	□	□

تابع شكل رقم (١)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الصين	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
تايوان		☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
كوبا				☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
اندونيسيا				☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
مصر						☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
العراق						☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
إسرائيل						☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
الهند								☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
كوريا الجنوبية								☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
افغانستان									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
الجزائر									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
ايران									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
كوريا الشمالية									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
السعودية									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
فيتنام الشمالية									☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
سوريا										☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

مبررات الاحتياجات لحيازة الاسلحة :

فى مثل تلك المواقف ، فان حيازة الاسلحة يمكن أن تشيع ثلاثة انواع من الاحتياجات .

أولا : الاحتياج العسكرى المحض : فالأسلحة مطلوبة لتلك الصراعات الداخلية والخارجية التى قد تستخدم فيها القوة .

ثانيا : فان حيازة الأسلحة يمكن أن تخدم فى توجيه الجماعات المقسمة بتأكيد الشخصية الوطنية ، وبالرغم من أن حركات الاستقلال الوطنية كانت قائمة غالبا على أحزاب جماهيرية فان تلك الجماعات قد اتحدت فى القليل ما عدا الصراع من أجل الاستقلال وبعـــد الاستقلال ، عندما بدأت هذه التقسيمات الشعوبية والطبقية تظهر ، وغالبا ما كانت القاعدة الجماهيرية تبدأ فى الانقراض ، من مطالبهم للابقاء على المساندة أو لتعبئة مساندة اضافية ، فان القادة الجدد غالبا ما كانوا يجددون استجابتهم للقومية ولأن القوات المسلحة تمثل واحدة من الركائز الأساسية للاستقلال ، فان حيازة الأسلحة هى واحدة من تلك الركائز ، ويتعلق بذلك ، الحدس الذى يقول : أن القوات المسلحة القوية مطلوبة لتقويم ومساندة للسياسة الأجنبية .

ثالثـــا : غالبا ما تنعكس التقســـيمات الداخلية على دور القـــوات المسلحة فيمكن للحكومات أن تكسب تأييد القوات المسلحة باشباع حاجاتها من الأسلحة .

وهناك تفاعل بين تلك العوامل الثلاثة السابقة : فحيث تكون هناك صراعات مسطحة ، فان طلب السلاح غالبا يكون أكبر . ففى عـــام ١٩٧٣ بلغت مطالب الشرق الاوسط ما يزيد على ربع الانفاق الدفاعى للعالم الذى فى طور النمو ، وتقريبا ثلثى وارداته الرئيسية من السلاح . وكانت المنطقة التى تلى الشرق الاوسط فى الاهمية من حيث الاستيراد هى الشرق الاقصى . على وجه الخصوص ، فى خلال الاعوام من ١٩٦٨ ــ ١٩٧٢ بلغت كل من فيتنام الشمالية والجنوبية ــ باستبعاد اسلحة القوى الاجنبية ــ ٢٠٪ من اجمالى واردات السلاح الرئيسية الى بلاد العالم الثالث .

غير أن وجود الصراعات المسلحة لا يمكن أن تنفصل عن العاملين الاخرين اللذين يؤثران على طالب السلاح . فغالبا ما ترتبط الاستجابة الوطنية بصراع خاص ، فمثلا الصراع مع نظام الحكم البيضاء السائدة فى افريقيا هو جزء متكامل للفكرة الافريقية عن الاستقلال الحقيقى .

وفى نفس الوقت ، فالحد الذى تكون الاسلحة مطلوبة لتأمين الشخصية الوطنية فان ذلك يعتمد على دور القوات المسلحة ، ففى بعض الدول تكون القوات المسلحة أهم عنصر الطبقـــة المتوســـطة المتزايدة الجديدة فهى محدثة هامة فى المجتمع ، ولها احتكار للمهارات التعليمية والفنية ، ويرتبط هذا الدور غالبا بفكرة الجنسية وبناء مجتمع ذو اكتفاء ذاتى . وفى دول أخرى .

حيث الجيوش على سبيل المثال قد جندت بواسطة استعماريين من « قبائل محاربة » خاصة ، فقد كان للقوات المسلحة اساسا دور اقل نفوذا تلعبه لانها كانت غالبا فى صراع مع القبائل الحاكمة او كان ينظر اليها على انها تفريعات استعمارية ، وقد تغير هذا على وجه العموم بعد الاستقلال عندما تم تجنيد ضباط من الطبقة المتوسطة .

وعموما يمكن لحيازة الاسلحة أن تقوى من العوامل التى عملت على حيازتها ، وبذلك فقد تزيد الاسلحة خطورة الصراع وتقوى الوحدة الوطنية وترفع من المكانة السياسية للقوات المسلحة .

والعوامل الثلاثة السابقة برمتها موجودة بدرجات متفاوته فى الشرق الاوسط ، وجنوب شرقى آسيا وافريقيا . وقد تعزى الفروق فى شكل شراء الاسلحة للموارد المالية لتلك البلاد ولموقف البلاد المزودة بالسلاح وتعتبر بلاد الشرق الاوسط اما انها هامة استراتيجيا بواسطة الدول الرئيسية واما غنية فى موارد البترول واما انها تستطيع أن تدفع ما يكفى احتياجاتها من السلاح واما أن الدول المزودة بالسلاح مستعدة لمواجهة احتياجاتها بتكاليف منخفضة جدا ، وهذا يصدق بوجه خاص منذ أن فرضت القيود على امدادات البترول فى اواخر ١٩٧٣ ، أن الاستخدام البالغ النجاح للبترول كسلاح سياسى والزيادات الحديثة الهائلة فى سعر البترول قد زود تلك الدول بقوة شرائية وكبيرة وموارد مالية غير محدودة أن كمية السلاح المتطور الذى يجرى تسليمه الآن الى الدول فى هذه المنطقة بناء على طلب هذه الدول قد ارتفعت، ولها قيمة تصل الى بلايين الدولارات .

ويعتبر الشرق الاوسط ايضا ذو أهمية حيوية للدول التى تزود بالسلاح ،ولقد فرض شكل حيازة السلاح بشكل بالغ طبقا لفائدة الدول التى تزود تلك المنطقة بالسلاح ، وبالمقارنة فان افريقيا وراء الصحراء ، باستثناء جنوب افريقيا ، ليست ذات أهمية استراتيجية كافية بحيث تكون قادرة على حيازة اسلحة بتكاليف قليلة ، ولا هى غنية بشكل كاف بحيث تشترى كميات كبيرة من الاسلحة . أن المتسلحين الرئيسيين للاسلحة فى تلك المنطقة زائير ، نيجيريا ، والقرن الإفريقى — لم تقتصر فقط على الدخول فى حروب بل كانت أيضا المتسلحة الرئيسية اما للسلاح الامريكى أو السلاح السوفيتى سواء رفعت حدة الحروب من الحاجة للسلاح ومتى كانت تسد بسهولة بواسطة القوتين الاعظمين او سواء هيجت مصالح تلك القوتين الصراعات ، أمر غير واضح ، وليس من غير المعقول افتراض أن مواقف صراع أخرى فى افريقيا ، كانت مفيدة بنقص موارد مالية أو عسكرية ، كان يمكن أن تتطور الى حروب اذا كانت هناك مصلحة أكبر من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وتنزع الاتجاهات فى تدفق الاسلحة لتأييد الجدل القائل بأن مصالح القوتين العظميين هى أهم عامل وهما الدولتان المزودتان اللتان تزودان دول العالم الثالث بالاسلحة الرئيسية ، فان هاتين الدولتين بالتأكيد من لهما ذاتية خاصة

بهما (شكل رقم ٤) وذلك رغم حقيقة أن المساعدة العسكرية تبلغ نسبة ضئيلة غير ظاهرة الدلالة من نفقاتهما العسكرية السنوية . ولعل هذا يفسر — على سبيل المثال — الارتفاع الضخم فى امدادات الاسلحة فى نهاية الخمسينات ولم يكن هناك ازدياد كبير فى عدد الصراعات . حيث أن شعوبا افريقية عديدة قد حصلت على الاستقلال ، لكن واردتها من الاسلحة كانت منخفضة نسبيا ، ولقد حدث الارتفاع لان الولايات المتحدة الامريكية كانت ترسل كميات كبيرة من الاسلحة الى كوريا الجنوبية ، وتايوان ، واليونان ، وتركيا ، ولان التنافس بين القوتين العظميين ازداد شدة عندما دخل الاتحاد السوفيتى السوق .

محددات تدفق الاسلحة الى دول العالم الثالث :

وبذلك يمكن تمييز خمس عوامل متداخلة بشكل كبير محـــددة لتدفق الاسلحة : عوامل الاحتياجات الثلاثة — الصراعات ، القومية ، ودور القوات المسلحة — وعامل الموارد — حجم مكاسب التبادل الاجنبى ومصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ان تجارة الاسلحة هى الحركة الميكانيكية الاولية لانتشـــار الاسلحة المتطورة فى العالم الثالث لان « الاحتياجات » العسكرية لمختلف الدول متوافقة بشكل بالغ ، فان دولة واحدة فى منطقة معينة تكتســـب سلاحا جديدا لخلق ضغوط قوية فى الدول المحيطة لحيازة الاسلحة المقارنة .

كذلك يتضح أن معدل انتشار الاسلحة المتطورة يتزايد . وقد تغير طابع تجارة الاسلحة بشكل واضح خلال فترة ما بعد الحرب فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث كانت تجارة الاسلحة من مواد حربية زائدة عن الحد بشكل سائد . وقد تفوق على هذا ، الامداد بالاسلحة التى أصبحت قديمة الاستعمال بفعل الخطـــوة السريعة للتكنولوجيا فى الدول الرئيســـية المنتجة للسلاح ، غير أن الملاحظ حاليا أن احدث الاسلحة والمعدات متوفرة للتصدير ، بل انها يتم تسويقها بشكل عدائى وأبرز تصدير لهذا الاتجاه يتمثل فى القرار الامريكـــى بتزويد ايران بالطائرات — قبل خلع الشـــاه والثورة الايرانية — ف — ١٤ أ ، والتصدير السوفيتى للميج ٢٥ لسوريا — فهاتان الطائرتان اللتان هما أكثر المقاتلات المتوفرة تطورا فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — قد تم تصديرها بعد عامين فقط من دخولهما الى الخدمة — الى قوى وطنية . وفى بريطانيا وفرنسا والدول الاصغر المنتجة للسلاح حيث الضغوط المالية اقوى ، فانه يلاحظ أن شكل من اشكال السلاح التقليدى فى حالة الانتاج أو تحت التطور متوفر للتصدير .وفى الواقع، فان كثيرا من تلك الدول مجهزة لتدقيق تصميم اشكال سلاح لقواتها الخاصة لكى تزيد قدرتها

التصديرية . وبعض الاسلحة تصمم وتنتج اساسا للتصدير وامثلة ذلك الطائرة المقاتلة الخفيفة سترايكماستر فى بريطانيا والطائرة المقاتلة الخفيفة ف — ١١٥ فى امريكـــا .

خاتمـــــــة :

وهكذا يتضح من الدراسة ان الانتشار للاسلحة المتطورة تأثيرات واضحة على اقل مستوى من الصراع ، اذا نشب الصراع فضلا عن ان حجم الدمار الذى يمكن ايقاعه بفعل حيازة اسلحة متطورة يدلل عليه بوضوح حرب فيتنام والحرب العربية الاسرائيلية الحديثة، لقد رفعت مثل تلك الاسلحة بشكل كبير ادنى تكلفة لحيازة وتشغيل قوات مسلحة فعالة ، وعلاوة على ذلك ، فان بعض الموارد المتاحة — (التبادل الاجنبى لشراء الاســـلحة والافراد المهرة لتشغيلها وصيانتها) — عادة ما تكون ذات امدادقصير فى الدول الاخذة فى النمو ، فمثلا ، الطائرة المقاتلة الفانتوم ف — ٤ لها تكلفة للوحدة تبلغ حوالى ٥ مليون دولار بما فى ذلك قطع الغيار ، وحسب الخبرة الامريكية ، تتطلب ٣٥ طائرة صيانة لكل طلعة طيران ولتشغيل سرب من ٢٤ طائرة فيها بافتراض ان كل طائرة تطير ٥٠ ساعة فى الشهر ويتطلب قوة عمل تبلغ تقريبا ١٠٠٠ شخص والجزء الاكبر منهم فنيين مهرة ، ان هذه المتطلبات هى بدون شك فوق امكانيات — وايضا طموحات — دول العالم الثالث ، فأعباء التسليح تختص جانبا لا يستهان به من ميزانيات ودخلها القومى مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها فاذا امكن تحويل مخصصات التسليح لاغراض الانتاج المدنى لاستطاعت دول العالم الثالث أن تحقق معدلات اسرع فى التنمية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها .